



PROVISIONAL

A/41/PV.12
3 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودري	: <u>الرئيسي</u>
(عمان)	السيد العنسي	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد حميد (سري لانكا)
السيد شانكر (الهند)
السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
السيد بدريغال غوتيريز (بوليفيا)
السيد فال (السنغال)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section ، Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64120/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد حميد (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أراكم ياسيادة الرئيس ، الابن البار لجنوب آسيا ، تترأسون الدورة الحادية والاربعين الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان شعب سري لانكا وشعب بنغلاديش يرتبطان بأواصر صداقة قديمة ، ونحن شركاء في السعي من أجل السلم والتقدم الاقتصادي في محافل عديدة - لا في الأمم المتحدة وحدها ، بل وكذلك في مجموعة دول عدم الانحياز والكومونولث وخطة كولومبو ، ثم مؤخرا في رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الاقليمي ، وهو تجمع عقد أول مؤتمر قمة له في عاصمتكم التاريخية . واننا نتقدم لكم بالتهنئة وأطيب التمنيات . وبوسع الجمعية العامة أن تتطلع بثقة الى دورة ناجحة في ظل توجيهاتكم وقياداتكم .

كما اننا نود أن نشني على السفير بينيس ممثل اسبانيا ، على الطريقة المشالطة التي أدار بها عمل الجمعية أثناء الدورة الاربعين التذكارية التاريخية . اننا نجتمع في وقت لا يحصل فيه ملايين المحرومين في البلدان النامية على احتياجاتهم الاساسية ، على الرغم من جهودنا التي لا تكل لاعتماد سياسات تقوم على حقائق التكافل العالمي . فالاجحاف وعدم التوازن ، الموجودان في الحالة الاقتصادية ، يحولان دون التقدم .

ويواجه منتجو السلع الأولية ، ذوو الاقتصادات الزراعية ، تناقصا في أسعار سلعهم مما يفرض ضغوطا شديدة على موازينهم التجارية وعلى موازين مدفوعاتهم . ومن جهة أخرى ، تضار البلدان التي دخلت مجال التصنيع حديثا بفرض تدابير حمائية تنتقص من مبادئ التجارة الحرة المنصوص ليها في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ؛ كما أن أسعار الفائدة ، التي لا تزال عالية بالنسبة للبلدان النامية المدينة ، تعوق نقل الموارد ، علاوة على ان الشروط التي فرضها الدائون تفرض بدورها تعديلات تؤدي قسوتها الى خلق عدم استقرار اجتماعي وسياسي . ان

سيطرة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الاقتصاد العالمي حقيقة ندركها ، ولكن يجب ان يصاب تلك السيطرة مسؤولية ادارة الاقتصاد العالمي على نحو يكفل العدالة للجميع واستمرار كفاءة النظام من أجل المنفعة المتبادلة . ولا بد لنا ان نضع نصب أعيننا صورة كاملة للاقتصاد العالمي اذا كنا لا نريد ادامة عدم المساواة الموجودة في النظام الحالي . واذا كانت الكفاءة هي المعيار ، فدعونا اذن نطبقها بصورة منتظمة على اقتصاديات الانتاج على صعيد عالمي دون معاقبة البلدان ذات التكلفة المنخفضة . واذا كان الدعم الحكومي يعطي مزايا غير عادلة ، فانه لا بد اذن من اعتبار التدخل الحكومي لانقاذ الشركات المساهمة والشركات عبر الوطنية الضعيفة مناقضا للقيم المعلنة باضفاء الطابع غير الحكومي على الشركات . واذا كانت التجارة الحرة في قطاع الخدمات تلقى التأييد من أجل فتح باب المنافسة في جميع الاقتصادات ، فانه يتعين أن تصبح تجارة السلع حرة أيضا دون وضع قيود على الحصص ودون وضع حواجز حامية .

ان المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي ، والتي تستدعي اجراء عاجلا ، ناتجة عن عدم كفاية انتعاش اقتصادات البلدان الصناعية في الغرب . فالتوسع المفرط لبعض هذه الاقتصادات الممولة بقروض خارجية يؤدي الى مستويات عالية من المديونية وما يستتبع ذلك من فقدان الثقة . ومن الجوهرى اتخاذ اجراءات للتوسع الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتعويض عن المشاكل في اقتصاد الولايات المتحدة ، نظرا لتأثيره على أداء النمو في البلدان النامية وعلى قدرة تلك البلدان على مواجهة عبء خدمة الدين فالازمة يمكن أن تكون في الوقت ذاته فرصة ، اذا ما أريد اعادة توزيع الفائض والعجز في موازين المدفوعات على نحو سليم . وهناك مسائل رئيسية يتعين مواجهتها في أية سياسة توضع اليوم ، مثل مسائل موجة التضخم التي تلي التوسع ، وأثر المرتبات الحقيقية العالية على العمالة ، ودور البلدان النامية .

ونحن لم نفتقر في يوم من الأيام الى الفرصة لتمحيح الوضع الاقتصادي العالمي . ففي بونتا ديل استا اختتم قبل فترة وجيزة مؤتمر وزراء مجموعة الاتفاقيات العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) بتمهيد بعقد جولة جديدة من

المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وسيمقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) دورته السابعة في السنة القادمة ، ويتمين علينا أن نشارك في المؤتمر بآراء مشتركة حول كيفية اعادة تنظيم الاقتصاد العالمي . فقد ظل الحوار بين الشمال والجنوب لفترة طويلة أشبه بحوار بين العم .

ولربما كان على كل من الجانبين أن يعدل جدول أعماله ، سعيا وراء أهداف يمكن تحقيقها فورا وتنطوي على التخفيف بعض الشيء عن البلدان النامية ، وترك المهام الاكثر تعقيدا الى وقت لاحق عندما تتحسن ظروف الاقتصاد العالمي . فالواقعية ليست علامة على الضعف . ويتمين ان تقترن تلك الواقعية ، في نفس الوقت ، باستعداد لتقديم تنازلات من أجل المصلحة العامة للعالم أجمع .

واسمحوا لي أنتقل الآن من التعاون الاقتصادي الى التعاون السياسي .

ان الحاجة الى التعاون الدولي على المسرح السياسي الحالي واضحة جدا بالنسبة للجنوب الافريقي والشرق الاوسط ، حيث تتوافر احتمالات السلم في الاقتراحات والخطط المطروحة بالفعل ، والتي لا تزال مهمة بشكل محزن .

فمسألة ناميبيا واحدة من المسائل الواضحة ، التي اجتمعنا في الاسبوع الماضي في دورة استثنائية بشأنها . اذ يوفر قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي اتخذ بالاجماع في عام ١٩٧٨ ، خطة مفصلة لاستقلال ناميبيا وافقت عليها مختلف الاطراف .

لكن تمتعت نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والتردد والتناقض السياسي من قبل من لديهم القدرة على اقناع هذا النظام ، كل ذلك حال دون أن يحظى شعب ناميبيا بالحرية والاستقلال .

ونظام الاقلية العنصرية هو السبب الجذري للاضطراب السائد في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها . ففي داخل جنوب افريقيا ، رد النظام بقمع ووحشية متزايدتين على التحرك الجماهيري على الصعيد الوطني طلبا للحرية . ومن الواضح انه لن يكون هناك سلم أو استقرار اقليمي حتى يزول تماما الهيكل البنيوي للفصل العنصري . ومن الخطوات الاساسية لتحقيق ذلك الافراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين ، وخاصة نلسون مانديلا ، فضلا عن رفع الخطر الذي فرض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، والسماح بمشاركة الوطنيين في جنوب افريقيا في أي حوار مع نظام الفصل العنصري لاقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الامراق قائم على اساس حكم الاغلبية .

وتتمد الامبراطورية الشريرة للفصل العنصري نفوذها المخرب الى الدول المستقلة المجاورة وترتكب اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول . وقد استغل نظام الاقلية مجموعات مسلحة للقيام بهجمات ارهابية عبر الحدود على انغولا ، بل وباحتلال اجزاء من اراضيها .

وقد توصل المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس الى قرار بأن فرض الجزاءات الشاملة هو الوسيلة السلمية الفعالة لاستئصال الفصل العنصري . وينبغي لهذه الدورة للأمم المتحدة أن تحشد السراي الدولي ضد الفصل العنصري وتنسق توافقا حاسما للآراء للحيلولة دون وقوع تصاعد دموي عنيف في جنوب افريقيا .

ولا تستطيع دول الشرق الاوسط أن تتوقع العيش في سلم وأمن ما لم تواجه بشجاعة وتحل بشكل عادل قضية فلسطين ، العامل الاساسي لعدم الاستقرار الاقليمي ، ولب مشكلة الشرق الاوسط . فلا بد أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة

للتصرف ، بما في ذلك حقه في أن يعود الى وطنه في أمان ، وحقه في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة دون تدخل أو قسر خارجي . ومن هنا ، فموقفنا هو أنه يتعين على اسرائيل ان تنسحب من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وأن على اسرائيل أن تزيل المستوطنات غير الشرعية التي أنشأتها في الاراضي المحتلة . ويجب أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، طرفاً في أي مفاوضات تفضي الى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط . ونحن نؤيد خطة السلم التي اعتمدت في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس في عام ١٩٨٢ .

ولست معاناة لبنان ظاهرة منعزلة ، ولكنها جزء من مشكلة الشرق الاوسط . ونحن نعلن تضامننا مع لبنان حكومة وشعباً ، ونطالب بانسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان لضمان ممارسة السيادة من قبل حكومة وشعب لبنان على اراضيهم . وقد أدى وجود القوات الاجنبية في قبرص الى تعقد مشكلة داخلية تتعلق بطائفتين في هذه الجزيرة ، فتحوط هذه المسألة الداخلية الى مشكلة شديدة التعقيد تنطوي على التقسيم الواقعي للجزيرة . ونحن نطالب بسحب القوات الاجنبية منها . وفي رأينا أن التدخل أو التعرض الاجنبي لا يمكن تبريره على أي أساس ، ناهيك عن مبرر الدفاع عن الملة العرقية . وسري لانكا بوصفها عضواً في فريق الاتصال التابع لحركة عدم الانحياز بشأن قبرص ، تشعر بقلق خاص ازاء الحالة في قبرص التي تواجه تهديداً بالانفصالية يتفاقم بفعل عوامل خارجية . وأي تسوية لمشكلة قبرص ينبغي التوصل اليها بحرية ، ولا بد أن تكون مقبولة من حكومة جمهورية قبرص وطائفتيها . ونحن نؤيد جهود الامين العام الرامية الى تحقيق تسوية قائمة على قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص . والتوتر قائم في جنوب غربي آسيا بسبب وجود القوات الاجنبية في أفغانستان . وقد أعربنا دائماً عن تأييدنا لتسوية سياسية تتضمن انسحاب القوات الاجنبية . ونرحب في هذا السياق بالتزام الاتحاد السوفياتي بسحب جزء من قواته بحلول نهاية هذا العام . ونأمل في التوصل الى حل مبكر من شأنه أن يتيح للاجئين الأفغان العودة الى

ديارهم بأمان وكرامة حتى يتمكن شعب افغانستان من ممارسة سيادته دون تدخل من أية جهة .

وفي جنوب شرقي آسيا ، لا يمكن الحفاظ على الامن الجماعي إلا في بيئة دولية تحكم فيها الدول نفسها بحرية ، ولا تنتهك القوات الاجنبية فيها سيادة الدول . ونحن نؤيد جميع الجهود التي تستهدف تحقيق الحل السياسي الشامل الذي يؤدي الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، فهذه الخطوة لا بد منها لاستعادة الحالة الطبيعية وخلق مناخ من الثقة والتفاهم في جنوب شرقي آسيا .

وقد تسبب النزاع المسلح بين العراق وايران في مأساة فادحة لكلا البلدين ، فقد تعرض كل منهما لخسائر جسيمة في الارواح وتدمير هائل للاقتصاد . وسري لانكا التي تربطها بالبلدين أوثق العلاقات ، تأمل في متابعة الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية مقبولة للطرفين بكل قوة واخلاص .

وفي امريكا الوسطى ، ينبغي التمسك بحق جميع الدول في أن تتعايش سلميا برغم الاختلاف في أنظمتها السياسية والاقتصادية . ونحن نؤيد عملية كوندادوا ونحن جميع الاطراف على قبولها باعتبارها مبادرة اقليمية سليمة تقوم على المصالح الحقيقية للسلم في المنطقة .

ونحن نؤيد حق نيكاراغوا في أن تقرر النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص بها دون تدخل خارجي . ويجب احترام الاعراف الاساسية للقانون الدولي وتطبيقها من جانب مؤسسات معترف بها بهدف اقامة علاقات لحسن جوار مع البلدان الاخرى في المنطقة .

ولم ينخفض الوجود العسكري للدول الكبرى أو تخف المواجهة بينها في المحيط الهندي ولا يزال التوتر مستمرا في التصاعد في المنطقة . وقد نبغ الاقتراح الخاص باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم من تصميم شعوب منطقة المحيط الهندي على الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعلى حل مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف من السلم والاستقرار .

ومنذ سبع سنوات اعتمدت دول المحيط الهندي بما يقرب من الإجماع احد عشر مبدأ لاتفاق خاص بتنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . وتستند الامم المتحدة في عملها الى مبدأ توافق الآراء والمطلوب الان هو اظهار ارادة سياسية اكبر والالتزام بالقرارات التي اعتمدت بالفعل والكفيلة باقامة منطقة السلم .

وتتطلع سري لانكا الى استضافة مؤتمر المحيط الهندي بمجرد استكمال الاعمال التحضيرية الخاصة به في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٨ .

وأود أن أسترعي انتباهكم الى مبادرة اخرى دعت سري لانكا الى اتخاذها ، ألا وهي اعلان الامم المتحدة سنة ١٩٨٧ السنة الدولية لايواء المشردين . وقد اعد برنامج مفصل ، عزز باستراتيجيات وبخطط شاملة ، للعمل على المستويين الوطني والدولي في الفترة التي تسبق تلك السنة الدولية وتلبيها . ويستند ذلك البرنامج الى الاعتقاد بان الامكان لا يكفل فحسب حماية من عناصر الطبيعة بل يوفر ايضا ماوى لشتى العوامل التي تساعد على الامتقرار والتي تتضافر لتحسين نوعية الحياة . وسيتوقف نجاح هذا المشروع الى حد كبير على الدعم الذي يحصل عليه من المجتمع الدولي .

وعلى الصعيد العالمي يهدد الفشل في تحقيق نزع عام وكامل للسلاح مصيرنا المشترك . وفي هذه السنة الدولية للسلم يمل الانفاق العسكري الى ما يقرب من تريليون

دولار سنويا ، ويترجم زهاء خمسين الف رأس حربي نووي لتدمير الجنس البشري وكافسة منجزاته الابداعية فوق هذا الكوكب مرات عدة . لقد ظهرت بوضوح أهمية قضايا نزع السلاح والحاجة الى تحرير الطاقة والموارد التي تنفق حاليا على التسلح وتسخيرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السلمية ، منذ اجتماع القمة الاول لحركة عدم الانحياز في بلغراد .

ولا تزال الرسائل التي وجهها اجتماع القمة هذا الى زعمي الدولتين العظيمين الرئيسيتين ركيزة اساسية في جهود بلدان العالم الثالث الرامية الى تعزيز المفاوضات الشناشية بينهما لتحقيق السلم . ومنذ ذلك الوقت علقت جميع الاعلانات التي صدرت عن العالم الثالث أهمية قصوى على نزع السلاح ، وكانت الدورة الاستثنائية الاولى التي كرستها الامم المتحدة لنزع السلاح في ١٩٧٨ ، حيث كانت سري لانكا وقتها رئيسة حركتنا ، مبادرة بارزة لحركة عدم الانحياز جعلت من الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر ميثاقا لمفاوضات نزع السلاح .

ومما يبعث على الامل ان المثل العليا وبنود جدول الاعمال والالية التي نُصم عليها في تلك الوثيقة لم تتحقق . غير ان اتساع نطاق العملية المتعددة الاطراف ليشمل مجال مفاوضات نزع السلاح ، والاشراك الايجابي لبلدان عدم الانحياز في تلك العملية ، قد اصبحا حقيقتين ثابتتين .

وقد تقرر ان يعقد في العام المقبل ، أي في ١٩٨٧ ، المؤتمر المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . وانعقاد المؤتمر ضرورة عالمية ، ونحن نتطلع الى ان تشارك جميع دول العالم في هذا المؤتمر وأن يكون التحضير له كافيا بما يكفل انجاز نتائج ملموسة . وفي مجال نزع السلاح ، تتطلب البنود المطروحة على جدول الاعمال اتخاذ اجراءات عاجلة ، ولا تتحمل اي ابطاء . ان المطلب الساحق لشعوب وامم العالم بوقف التجارب النووية مازال يواجه بالمعارضة حتى بعدما تبين بوضوح ان ترتيبات التحقق اصبحت كافية . ونحن نؤيد اعلان المكسيك الذي اصدره ستة زملاء لنا من زعماء عدم الانحياز ، ونطالب الدول الحائزة لاسلحة نووية بوقف اجراء التجارب قبل

الدخول في مفاوضات بشأن حظرها حظرا شاملا ، وهو موقف قد تعهدت بعض هذه الدول بمراعاته امتثالا لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية .

وقد اشتركت سري لانكا منذ فترة طويلة في الجهود الرامية الى منع انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، ونطالب مرة اخرى باجراء مفاوضات مبكرة بهدف التوصل الى اتفاق او اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لحظر نشر الاملحة المضادة للتوابع في الفضاء الخارجي قبل ان تتحول الاملحة التي تستحدث الان في مختبرات البحوث الى حقائق مدمرة .

ومنذ خمسة وعشرين عاما ، اجتمعت دول عدم الانحياز في بلغراد . وطالبت في الاعلان الصادر عنها ان يقتصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية ، ودعت الي انشاء وكالة دولية لتمييز التعاون الدولي في هذا المجال . وقد تجددت هذه الدعوة في الاونة الاخيرة ونحن نؤيدها .

ومن الاشكال الاخرى للمنف التي تتعرض لها البشرية في هذا القرن جريمة الارهاب التي تؤدي بحياة بشر ابرياء في عمليات قتل عشوائية . وقد اكتسبت هذه المشكلة بعدا دوليا نظرا لان الارهابيين يمارسون نشاطهم في احيان كثيرة عبر حدود الدول . ومن المؤكد انه يتعين ازالة الاسباب الكامنة وراء الارهاب ، لكن يجب على المجتمع الدولي في الوقت نفسه ان يتخذ اجراءات حاسمة كلما ظهرت هذه الافة وحيثما ظهرت .

وموقف سري لانكا انه يجب تعديل القانون الدولي التقليدي بشأن تسليم المجرمين بحيث لا تعود الدوافع السياسية التي تتخذ ذريعة لتبرير بعض الاعمال الارهابية كافية لمنع تسليم الافخاص الذين يرتكبون جرائم بشعة تتضمن احيانا عمليات قتل جماعي .

وقد أبرمت بعض الدول الأوروبية اتفاقات ثنائية تمنع الارهابيين من الفرار عبر الحدود لتفادي العقاب على جرائمهم . وفي اطار التجمع الاقليمي الذي تنتمي اليه سري لانكا ، أي رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، تتخذ الآن خطوات لتشجيع التعاون الاقليمي لاستئصال هذا الوباء . وفي اجتماع القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري ، في زمبابوي ، ادان رؤساء الدول كل الانشطة الارهابية ودعوا جميع الدول الى تنفيذ التزاماتها بمقتضى القانون الدولي بالامتناع عن تنظيم الاعمال الارهابية في الدول الاخرى او التحريض عليها او دعمها او الاشتراك فيها او قبول الانشطة التي تجرى داخل اراضيها لارتكاب هذه الاعمال . وان الالتزام بهذه المبادئ هو شرط مسبق لمكافحة الارهاب في اي جزء من العالم .

واسمحوا لي ان اتطوع بالادلاء ببعض الملاحظات بشأن الوضع الداخلي في سري لانكا الذي افاضت وسائط الاعلام الدولية في الحديث عنه . وقد كان دائما من رأي رئيسي بلادي ، السيد جيواردين ، ان هذه المسألة ينبغي ان تحل حلا سياسيا ، وقد سعى جاهدا لتحقيق ذلك خلال السنوات الثلاث الماضية . وفي عام ١٩٨٤ عقد مؤتمر طاولة مستديرة حضرته جميع الاطراف المعنية ماعدا مجموعات تاميل الارهابية . وبعد سنة من المداولات ، التي ترأسها الرئيس بنفسه ، لم تنجح الجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي مقبول لجميع الاطراف بسبب عدم موافقة مجموعات تاميل الرئيسية على مقترحات الاغلبية . ومرة اخرى استؤنفت المفاوضات خلال الشهرين الماضيين واحرزت المحادثات تقدما يدعو الى الارتياح . ويتوقف نجاح هذه المحادثات الآن على استعداد الارهابيين للاشتراك في العملية الديمقراطية . واننا ممتنون للبلدان الصديقة التي وقفت الى جانبنا في هذه الساعة العصيبة ، ولاسيما جارتنا المباشرة ، الهند . ويجب ان يحرس اي حل نصل اليه على سيادة الطابع المتعدد الاعراق واللغات والاديان لسري لانكا مع بقائها موحدة وغير مقسمة .

وقد عمم ممثل المملكة المتحدة ، بالنيابة عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، مذكرة تضمنت اشارة الى سري لانكا .

وقد تعلمت سري لانكا من تجربة بعض بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي التي تواجه مشاكل مماثلة ، ان من الافضل تسوية هذا النوع من المسائل المعقدة المتصلة بالتوترات بين الطوائف في اي بلد دون جعلها مشكلة من "مشاكل العالم الخطيرة" . وهناك حالات كثيرة في اجزاء اخرى من العالم شبيهة بالحالة القائمة في سري لانكا ، وبقيت هذه الحالات قائمة لسنوات عديدة دون ان تشار في الامم المتحدة . ومن غير المعقول ان يتوقع من سري لانكا حل مشكلة ذات بعد ارهابي رئيسي بين يوم وليلة . ونحن حريصون أكثر من غيرنا على ايجاد حل مبكر لهذه المشكلة ، ونعرف ان لدينا الارادة والقدرة على القيام بذلك هريطة ان تتعاون جميع الاطراف في سري لانكا على ايجاد مناخ السلم والامن الضروري لتنفيذ اي حل سياسي ، وان تقدم لنا جميع البلدان الملزمة باستئصال الارهاب تاييدها الراسخ وغير المشروط .

وليس في نية سري لانكا ان تسمح لهذه المشكلة بان تتضخم وتتحول الى مشكلة عالمية تهدد السلم والامن الدوليين . ولذلك يسعدنا ان تضع بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي التي تود ان تتحقق تسوية سياسية في سري لانكا ، هذه المشكلة في حجمها الملائم .

لقد كانت الدورة الاربعون ، كما قال رئيس الجمعية العامة ذاته في ملاحظاته الاستهلالية في الاسبوع الماضي ، فترة جمعت بين الاحتفال والتمعن . فلم يحدث من قبل ان اجتمع هذا العدد الكبير من زعماء العالم للاشتراك في دورة للجمعية العامة للامم المتحدة ، ولم يعرب بهذه الحماسة عن الالتزام بمقادم ومبادئ الميثاق ومنظومة الامم المتحدة . ولكن لم يكذب دوي هذه الاصوات يخفت حتى وبدأت الامم المتحدة تترجح تحت وطأة ما وصف بأنه اسوأ أزمة مالية تعرضت لها . ومن الواضح ان ما نواجهه هو أزمة جوهرية ذات ابعاد سياسية تتجاوز الى حد بعيد المعجز المالي . فجزر هذه المشكلة هو معاداة التعددية والميل للعودة الى الفردية القصيرة النظر والتي تبدو طريقا جذابا ومريحا لمن يمتلكون السطوة الاقتصادية أو السياسية أو كليهما .

وكان من الحكمة البحث عن حلول طويلة الاجل وقصيرة الاجل ، ومعالجة السبب لا الاعراض . ومن المرجح ان يكون لهذه الازمة خلال الدورة الحالية اثرها على النظر في جميع المسائل المدرجة في جدول الاعمال . ولنكن واقعيين ، فنحن اذا املحنا الامم المتحدة هيكلها واداريا وماليا لتصبح مثلا للاستقامة والادارة الحكيمة والتدبير فسيبقى علينا مواجهة هذا الاتجاه الذي يسمى الى الاعتماد عن التعددية والتعاون العالمي . وهذا هو اساس التحدي الجديد الذي يتعين على هذا المحفل مواجهته .

هل هناك ازمة ثقة في الامم المتحدة وفي قدرتها على تسوية قضايا العصر الرئيسية المعلقة ؟ بوصفي برلمانيا له خبرة تتجاوز ٢٠ عاما فانني انظر الى العالم على انه دائرتنا الانتخابية . وقد ركزت وسائل الاعلام على اوجه ضعف ادارة الامم المتحدة واوجه الضعف الاخرى التي درسها فريق من الخبراء . وللاسف لم يلق سوى القليل من الضوء على السبب الذي ادى الى فشل المنظمة في تنفيذ قراراتها . دعونا ندرس السجلات - فيما يتعلق بالفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وفيما يتعلق بناميبيا ، وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، وفيما يتعلق بامريكا الوسطى ، وفيما يتعلق بمسائل نزاع السلاح ، وفيما يتعلق بمسائل الاقتصاد الدولي .

وقد أشرت سابقا الى مسألة ناميبيا كمشال واضح على العمق الذي يشل هذه المنظمة . فمعظمنا معتدى عليه وليس معتديا . ولكننا مسؤولون بمسورة جماعية عن الفشل في تنفيذ قراراتنا . وعلينا مسؤولية جماعية أن نلتزم بالوشرات التي نضعها والتي نصفها بأنها نابعة من ميثاق الأمم المتحدة .

وينبغي أن نكون منصفين للمنظمة التي تمر الآن بفترة من تحليل الذات ومراجعة الماضي . فالخطأ ليس في المنظمة ولكنه فينا نحن ، والالتزام الذي قطعناه على أنفسنا بمقتضى المادة ١٠٢ في الميثاق يجب أن يعلو على أي التزامات دولية أخرى . وبالنسبة للدول الصغيرة مثل بلدي ، لن يكون هناك ضمان أفضل لامتنا واستقلالنا من مراعاة الميثاق . وسيحكم علينا التاريخ من خلال أداؤنا الفعلي وليس من خلال جودة تصريحاتنا .

السيد شانكر (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اصح لي في

البداية يا سيدي بأن أتقدم اليكم مرة أخرى بتهاني وفد بلادي بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . وإنه لما يبعث على سرور وفد بلادي العميق أن نرى دبلوماسيا بارزا من بلد جار صديق ينتخب لهذا المنصب الرفيع . لقد أتيتم الى هذا المنصب بخبرة ثرية ومتنوعة . ونحن على ثقة في أنكم ستقودون مداوات هذه الجمعية بأسلوب متميز .

وأغتتم هذه الفرصة أيضا لكي أعبر عن تقديرنا لعلفكم ، السيد خايميدي بينييس ، لقيادته الماهرة لمداوات الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

وأود أن أتقدم بتهياتنا الى الأمين العام الذي يسعدنا أن نراه مرة أخرى يظلع بمسؤولياته الجسيمة . وأمل أن تستمر منظمنا في الاستفادة من خبرته وقيادته لسنوات عديدة مقبلة .

في العام الماضي ، تعرضت الأمم المتحدة - بل النظام المتعدد الاطراف بكامله - لتحديات وضغوط خطيرة . ومما يبعث على سروري أن الأمين العام يذكر في تقريره عن أعمال المنظمة انه وجد اجماعا واضحا على الاعتراف باستمرار صلاحية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى الحاجة الى تدعيم الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تفي

باحياجات المستقبل على نحو أفضل . والهند كعضو مؤسس لا يزال ولاؤها للمنظمة والتزامها بمبادئ الميثاق ثابتين لا يتزعزان .

وكما لا يغيب عن أي منا ، فإن الأمم المتحدة قد انشئت في أعقاب موت ودمار لم يسبق لهما مثيل . وأشار إنشاء الأمم المتحدة آمال وتطلعات البشرية التي رأت الحاجة الى إنشاء نظام عالمي أكثر رشدا . وهذه الرؤيا لا تزال سديدة حتى اليوم .
فالحالة الدولية لا تزال متوترة . وسباق التسلح النووي والامتداد به ليشمل الفضاء الخارجي ، والصراعات الدائرة في جميع أنحاء العالم ، والازمة الاقتصادية العالمية ، كلها تعرض السلم والامن الدوليين للخطر . فالاسلحة النووية لم تعد تهدد الدول والامم فحسب ، بل تهدد بقاء البشرية ذاته . وفي بيان ألقته رئيسة الوزراء انديرا غاندي في مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٣ بنيودلهي ، ذكرت أنه :

"لم يسبق لكوكبنا الأرضي أن واجه هذا القدر الرهيب من الموت والخطر . ذلك أن القوة التدميرية الكامنة في المخزون النووي قادرة على القضاء على حياة البشر بل على كل حياة مرات عديدة ، وقد تمنع ظهور الحياة من جديد لازمان طويلة قادمة." (A/38/132 ، ص ١٦٩)

إن ما يتعرض للخطر الآن هو الحضارة ذاتها .

وفي العام الماضي ، في قمة جنيف ، أعلن زعيما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ان الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا يجب خوضها . وإننا نناشد هاتين الامتين اللتين تتحملان مسؤولية رئيسية عن نزغ السلاح أن تعيدا إنعاش حوارهما وأن تتخذا الخطوات التي تتبع هذا التأكيد بصورة منطقية . ومما يبعث على سرورنا أنه بعد فترة من التوتر يبدو أن البلدين قد استأنفا جهودهما لاجراز تقدم في هذا المجال الحيوي . وستكون لقراراتهما آثار هامة ليس بالنسبة لشعبيهما فحسب بل أيضا بالنسبة للبشرية ككل . ونحن على ثقة في أن الرئيس ريغان والامين العام غورباتشوف سيتوصلان في اجتماعهما المقبل الى اتفاقات هامة وجدية .
ويجب على الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية ألا تتضمن من مسؤولياتها .

وإذا قررت أن تنزع السلاح النووي فسيكون لهذا القرار اثر إيجابي . ولا يجوز لها أن تتخفى وراء القول بأنها لن تنزع السلاح إلا إذا نزعته الدولتان العظيمتان الرئيسيتان .

إن الرغبة في السلم رغبة عالمية . وهناك تعبير متزايد عن هذه الرغبة في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، والهيئات التداولية والتشريعية ، والجامعات وحركات السلم ، وفي صفوف العلماء والمهنيين - بل بين كل المواطنين .

وفي وقت سابق في هذا الشهر ، وجّه رؤساء الدول أو الحكومات المجتمعون في هراري في مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز ، نداء إلى أقوى دولتين حائزتين للأسلحة النووية يدعو إلى إيقاف الاتجاه صوب المواجهة والصراع . وقبل ذلك، حث قادة الدول الست الذين أخذوا مبادرة السلم للقارات الخمس على فرض تجميد فوري للتجارب النووية وقدموا برنامجاً محدداً للتحقق . وقد رحب بهذا عدد كبير من الحكومات ، وأعرب عدد من البرلمانات عن حماسه وتأييده . ونحن نرحب بالاستجابة التي أبدتها الاتحاد السوفياتي لنداء الدول الست في إعلان المكسيك ، وذلك بمد أجل تجميده من جانب واحد للتجارب النووية للمرة الثالثة منذ الآن وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . ويحدونا الأمل أن تستجيب الولايات المتحدة على نحو إيجابي .

إن الأمم المتحدة تظلع بدور فريد في جميع مجالات نزع السلاح . ومما يؤسف له أن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح قد فشلت في تحقيق أية خطوات ايجابية بشأن المسائل الحيوية المتملة بحظر التجارب النووية وإيقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع نشوب الحرب النووية . وبالتالي فإن هناك احكاماً متزايدة بالالاحاح في تقديم الجمعية العامة لأفكار جديدة وفي تعبئة الدعم لتدابير نزع السلاح . إن العديد من المسائل التي طرحت على الأمم المتحدة عند انشائها ما تزال مدرجة في جدول أعمالها . وفخرنا بالحرية التي نالتها الشعوب المستعمرة ينتقم منه الفشل في إزالة آخر مظاهر الاستعمار في افريقيا ، والوعد الذي لم يتحقق حتى الآن بإنشاء وطن للشعب الفلسطيني .

في الاسبوع الماضي ركزنا انتباهنا على ناميبيا في دورة استثنائية للجمعية العامة . إن ناميبيا ، التي تتحمل مسؤوليتها الامم المتحدة وحدها ، تمثل حالة تُنتهك فيها كل قيمة مكرمة في الميثاق . والجهود الرامية الى إرساء دعائم الحرية فيها تحبط باستمرار على يد أولئك الذين وافقوا على خطة استقلال ناميبيا التي وضعها مجلس الامن بموجب قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذه هي المفارقة المريرة . لقد حظيت الإجراءات الضرورية اللاحقة التي إتخذها مجلس الامن بتأييد جميع الاعضاء ، باستثناء أولئك الذين لهم مصالح تجارية مباشرة في المنطقة ، والذين يملكون في الوقت ذاته القدرة على إلغاء الإرادة الجماعية باستعمال حق الدخول . إن ناميبيا ليست معزولة ، بل الذين سعوا الى عزلها هم الذين أصبحوا معزولين .

في جنوب افريقيا مازال الفصل العنصري قائما ويشكل السبب الجذري للعنف وعدم الاستقرار في المنطقة . وقد رفض نظام بريتوريا كل المبادرات الرامية الى التوصل الى حل سلمي . ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة يعكف الكومنولث على بذل جهد ضخم لإقامة حوار بين الاقلية الحاكمة والاعلوية المحكومة في جنوب افريقيا . فقد قام فريق من الشخصيات البارزة يتألف من شخصيات مرموقة من سبعة بلدان من مجموعة الكومنولث ، بزيارة جنوب افريقيا تحقيقا لهذا الهدف . غير ان سلطات بريتوريا تعيش في عالم خاص بها ، وترفض باستخفاف كل مبادرة جادة . ولم يعد أمام المجتمع الدولي من خيار سوى فرض جزاءات إلزامية شاملة وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، باعتبار ذلك الوسيلة السلمية الوحيدة لإرغام نظام جنوب افريقيا على إلغاء الفصل العنصري ؛ أما البديل لهذا فسيكون أفظع كثيرا مما يمكن تصوره .

ولكن جنوب افريقيا لا تستطيع الصمود أمام مسيرة التاريخ ؛ وسينهار نظام الفصل العنصري البغيض لا محالة . وعلى حد قول رئيس وزراءنا راجيف غاندي :

"لا يمكن للعنصرية أن تبقى طويلا ، ولا يمكن حبس تطلعات الشعوب في

السجون . وسيحمل نيلسون مانديلا وشمعه على الحرية ."

ومازال تواجد الدول الكبرى يتزايد في المحيط الهندي . ان تشكيل هياكل القيادة وغيرها من أشكال الوجود العسكري الخارجي والنفوذ الخارجية تتنافس مع قرار

الجمعية العامة بإعلان المحيط الهندي منطقة سلم . ولقد تأخر عقد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو تأخيرا لا مبرر له بسبب الموقف السلبي الذي يتخذه البعض . واقتُرحت حركة عدم الانحياز عام ١٩٨٨ كهدف محدد ينبغي أن نسعى اليه ، ونأمل أن يعقد هذا المؤتمر في وقت مبكر ، والا يظل وهما الى الابد .

ومازلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة السائدة في غرب آسيا . فـشعب فلسطين ما يرح معذبا بلا وطن . واسرائيل تتحدى بملف إرادة المجتمع الدولي وتشد قبضتها على الاراضي المحتلة ، وكل هذا يشكل فصولا حزينة في مأساة لا تبدو لها نهاية .

إننا نطالب بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . ونؤيد ممارسة شعب فلسطين ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لحقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين . كما يجب كفالة حق جميع دول المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها بما في ذلك دولة فلسطين المستقلة .

ونود أن نشدد مرة أخرى على أهمية عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط في اقرب فرصة ممكنة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم ، فمن شأن هذا أن يشكل إسهاما ضخما من جانب الأمم المتحدة في تحقيق حل دائم وعادل وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي .

إن النزاع الدائر بين إيران والعراق يشير لدينا قلقا ولما بالفين . فهذان البلدان ورشا حضارتين عريقتين ، وكلاهما ينعم بثروات طبيعية وذو شعب موهوب . غير أن مت سنوات طوال من الموت والدمار حالت دون توجيه تلك الموارد الى الأنشطة المنتجة . وبوصفنا بلدا تربطه بكلا البلدين أواصر الصداقة فقد أجرينا وسنواصل اجراء مشاورات وثيقة معها لإنهاء هذا الصراع المأساوي .

وشهدنا مؤخرا اتجاها مقلقا صوب انتهاك سيادة الدول ولامتها الإقليمية من جانب الدول القوية . ولكن نيكاراغوا لها كل الحق في اتباع سياساتها الوطنية بعيدا عن أي ارهاب أو تدخل خارجيين . ولا بد من تسوية كل الخلافات عن طريق المفاوضات . لقد أعربنا عن تأييدنا الكامل لعملية كونتادورا . وسواء كان ذلك في أمريكا الوسطى

أو الكاريبي أو في البحر المتوسط ، يجب احترام أمن البلدان غير المنحازة واستقلالها . وليس لاية دولة الحق في أن تتدخل لنفسها سلطة تنفيذ القانون . ويجب أن تفسح سياسات السيطرة الطريق لمزيد من التفاهم والاحترام لتطلعات الدول .

وما زالت قبرص مقسمة ، وما زال جزء من أراضيها تحت الاحتلال الاجنبي . ونحن نعرب من جديد عن تضامننا مع شعبها ، ونؤكد دعمنا لسيادة جمهورية قبرص الموحدة وغير المنحازة وسلامتها الإقليمية . وقد أخطأ علما بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق حل مرض لتلك القضية .

أما فيما يتصل بأفغانستان وجنوب شرقي آسيا ، فإنني أكرر مرة أخرى أنه لا يمكن ايجاد حل للحالة فيها إلا عن طريق تسوية سياسية شاملة تقوم على المبادئ المنصوص عليها في اعلان نيودلهي . ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام .

إن الخلافات في جنوب شرقي آسيا تستدعي البحث عن حل سياسي ، ولا يمكن حلها عسكريا . ولا يحتاج الامر إلا الى اتخاذ نهج متوازن يأخذ في الحسبان الاعتبارات الأمنية وغيرها من الاعتبارات ، وذلك بالنسبة لكل بلدان المنطقة ، ويقضي على التدخل الخارجي . ونحن نحث كل دول المنطقة على انتهاج اسلوب الحوار لحسم خلافاتها وإرساء أسس السلم الدائم .

إن خطر الإرهاب ينتشر . فعمليات الاغتيال واختطاف الطائرات وانفجار القنابل أدت الى موت مئات الرجال والنساء والاطفال ، وفقدان أرواح بريئة ، وتدمير أهوج للممتلكات وتعريض الحريات الأساسية للخطر . وأود أن أؤكد من جديد معارضة وفندي الكاملة لكل أعمال الارهاب سواء ارتكبها افراد أو جماعات أو دول . وينبغي أن تتعاون كل البلدان في مكافحة هذا الخطر المشترك ، وذلك في إطار المعايير المقبولة دوليا .

وفي الوقت ذاته ، فإننا نؤيد كفاح الشعوب الواقعة تحت سيطرة النظم الاستعمارية والعنصرية وجميع أشكال الاحتلال والهيمنة الأجنبية ، كما نؤيد الكفاح الذي تخوضه حركات التحرير الوطني ضد الطفافة ؛ لان كفاحها مشروع ولا ينبغي الخلط بينه وبين الإرهاب .

إن عملية التعاون الإقليمي في جنوب آسيا ، والتي اشركتم فيها شخصيا ، سيدي الرئيس ، وعلى نحو وثيق ، توجت بإنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي . وقد عقدت دول المنطقة السبع التي تواجه مشاكل متماثلة العزم على رعاية عملية التعاون الإقليمي هذه ودعمها ، وتمثل الرابطة أداة لتحقيق هذا الهدف . ومتحضر الهند بشرف استضافة مؤتمر القمة الثاني لزعماء دول الرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

ويمكن أن تنشأ التوترات وعدم الاستقرار أيضا من الحالة غير المرضية للاقتصاد العالمي . فلاتزال الحالة الاقتصادية تشير القلق ، وهي محفوفة بالشكوك التي لها آثار كبيرة على المستقبل . لقد قل التوسع في الانتاج والتجارة العالميين بشكل ملحوظ ، ولاتزال البلدان النامية ، بشكل خاص ، تواجه ظروفًا صعبة بشكل غير عادي . وقد قلَّت إلى حد كبير فاعلية آليات التعاون الدولي التي كان من شأنها أن تساعد على تخفيف حدة مشاكل تلك البلدان . ولا يزال النظام الاقتصادي الدولي جائرا في أساسه .

حُثَّ البلدان النامية على القيام بتكيفات صارمة في ظل البيئة الاقتصادية الدولية غير المساعدة . وقد أعاقت جهودها الحواجز الحمائية المكثفة والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية وعبء الديون المتزايد بشكل لا يُحتمل . إن شدة تدابير التكيف المطلوبة من تلك البلدان لم تؤثر فقط على إمكانات التنمية ، وإنما أدت في كثير من الحالات إلى نشوء توترات واضطرابات اجتماعية وسياسية . فهذا التكيف مع بيئة غير ملائمة - لا يَدُّ للبلدان النامية في صياغتها - يعني في حقيقة الأمر تسليمها بسياسات البلدان المتقدمة النمو ومآلها الوطنية . ولهذا فإن هناك خطرا حقيقيا من أن تؤدي الضغوط الخارجية إلى المساس بالسيادة الاقتصادية ، ومن أن تصبح متعارضة مع الاستقرار السياسي للبلدان النامية . بينما الواضح أنه من الضروري للبلدان النامية أن تنفذ سياسات اقتصادية تعيد قوة الدفع إلى نموها الاقتصادي ، فإن عليها أن ترفض رفضا باتا الحلول المزعومة التي قد تقوض البنى السياسية الديمقراطية المستقرة .

وبالإضافة إلى تباطؤ معدل النشاط الاقتصادي الذي ميَّز النصف الأول من هذا العقد ، حدث تغير ملحوظ في مواقف البلدان المتقدمة النمو يلحق الضرر بمصالح البلدان النامية . ويمكن وصف هذا الأسلوب بأنه شعور بالفتور إزاء المشكلتين الرئيسيتين ، الفقر والتنمية . وبالتالي من الضروري أن نذكر من جديد توافق الآراء الأساسي الذي استرشد به المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب ؛ ألا وهو أن مشكلة التنمية شاغل مشترك للبشرية ، وتتطلب تعاون الأمم الغنية والفقيرة على حد سواء .

إن التراجع عن ذلك التوافق ، وعن المسؤوليات المرتبطة به سيؤدي الى نشوب أزمة اقتصادية أكثر حدة . إن التعاون المستنير في عالمنا المتكافل لم يعد ترفا في الاختيار بل أصبح ضرورة .

إن ريب اليوم يمكن أن تتحول الى فرص للغد . إلا أن هذا يتطلب نفخ روح جديدة في آليات ووسائل التعاون الاقتصادي . إن البلدان النامية - من جانبها - مستعدة بأقصى روح ببناء واقعية لأن تستأنف هذا الحوار . وفي هذا الإطار ، نلاحظ باهتمام اقتراح الأمين العام لعقد اجتماع على مستوى وزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتوصل الى اتفاق بشأن المسائل التي في حاجة الى الدراسة على وجه عاجل . ونحن نرغب في استكشاف كل الطرق التي قد تؤدي الى استئناف الحوار والتعاون الجادين في المجالات ذات الأهمية الاقتصادية الحيوية .

إن الاختلالات الاقتصادية الأساسية القائمة في الاقتصاد العالمي تظهر أيضا الاختيارات المطروحة أمامنا . وإذا استمر الأخذ بالتهج التقليدية ، فان الفوائض الضخمة وأوجه العجز الضخمة التي تتراكم في بعض أجزاء العالم يمكن أن يكون لها أثر خطير على الاستقرار . ولكن ، اذا اتُخذت تدابير جريئة واسعة التصور ، فيمكن أن تستخدم لتوسيع القدرة الانتاجية والأسواق ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة للبلدان النامية مما يؤدي الى زيادة كبيرة في التجارة ومعدلات النمو في جميع أنحاء العالم . إن معدلات التضخم المنخفضة والأرباح التي تحصل عليها البلدان الصناعية نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية والطاقة تيسر عليها اتخاذ هذه التدابير . إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن النمو المطرد في الاقتصاد العالمي بما يحقق النفع للجميع لن يكون ممكنا دون إعادة إنعاش قوة الدفع الانمائية للبلدان النامية . ولا يكفي مجرد النهوض بالنمو في البلدان المتقدمة النمو . فأي تحسن ملحوظ في الظروف المادية للحياة - وهو الهدف الرئيسي للتنمية - لا يمكن أن يتحقق بالكامل عن طريق التقاطر الهزيل لأثار النمو في البلدان الصناعية . علينا أن نواجه مسألة التنمية مواجهة صريحة وأن نتخذ تدابير تعاونية لعلاجها .

إن الاختلالات الأساسية في الاقتصاد العالمي ، وتزايد أعباء المديونية الخارجية وتكثيف الحمائية ، واتجاه أسعار السلع الأساسية الى الهبوط ، تم عن وجود أوجه قصور هيكلية أكثر عمقا في النظام الاقتصادي الدولي وتحتاج الى التصدي لها بشكل عاجل . وفي هذا الصدد ، نؤيد اقتراح مجموعة الـ ٢٤ في واشنطن لإنشاء لجنة وزارية تمثيلية للنظر في مختلف المقترحات الخاصة بتحسين النظام النقدي واصلاحه . ويمكن لهذه الدراسة أن تكون عملية تحضيرية هامة تؤدي الى عقد مؤتمر دولي بشأن النقد والتمويل من أجل التنمية . وسوف يوفر الاجتماع المقبل لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" فرصة هامة للنظر بطريقة شاملة ومتكاملة في المجالات المترابطة للنقد والتمويل والتجارة والتنمية ؛ اننا نحث جميع البلدان على أن تتعاون تعاوننا كاملا للتوصل الى اتفاق مبكر بشأن جدول الاعمال والمسائل الأخرى المتعلقة به . ومن المهم بشكل خاص أن يمارس "الاونكتاد" ويعزز دوره وولايته عند تناول سياسات التجارة والتنمية .

وفي الأسبوع الماضي تم التوصل في بونتا ديل استي الى اتفاق بشأن بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سوف يطلق عليها "جولة أوروغواي" . ويحدونا الأمل أن تسفر هذه المفاوضات عن إزالة الحواجز الحمائية المفروضة على صادرات البلدان النامية .

لقد ركن تقرير لجنة الأمم المتحدة للتخطيط الإنمائي لعام ١٩٨٦ على واحدة من أخطر المسائل المتعلقة بمشكلة التنمية في السنوات المقبلة ، وهي أن البلدان النامية ستواجه فجوة تمويلية خطيرة في العقد المقبل ؛ وأنه دون العودة الى التمويل الإنمائي ستظل احتمالات النمو محدودة وعاجزة عن تلبية الحد الأدنى من التطلعات لإنشاء فرص العمل ورفع مستوى المعيشة . إننا نؤيد تماما اقتراح الشخصيات البارزة التي تُشكّل لجنة التخطيط الإنمائي بمضاعفة التمويل الإنمائي تقديم مبلغ اضافي قدره ٢٥ بليوناً من الدولارات كل عام ، أكدت الشخصيات البارزة انه يمثل الشرط الأدنى الضروري لاستعادة النمو المطرد المتواضع في العالم النامي .

لقد قررت الأمم المتحدة أن تدرج في جدول أعمالها بندا مستقلا بعنوان "أزمة الديون الخارجية والتنمية". وهذا البند بمثابة اعتراف بقسوة أزمة الديون والتنمية. ونحن نؤمن أن اتخاذ تدابير لمنع تكرار وانتشار تلك المشكلة ينبغي أن يشكل عنصرا هاما في سعينا لإيجاد حل لها.

وماتزال بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا. وتبذل البلدان النامية، بما فيها الهند، في حدود قدراتها، قصارى جهدها لمساعدة البلدان الافريقية في التغلب على الحالة الحرجة. وقد حدد وفد بلادي في مناسبات سابقة، الخطوات الملموسة التي اتخذناها، ونحن مستمرون في اتخاذ هذه الخطوات مع توسيع نطاقها. ومنستمر، في إطار خطة الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ التي اعتمدها الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة، في بذل قصارى جهدها لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية في المجالات التي يمكن فيها للمهارات والقدرات التي اكتسبناها من تجربتنا الانمائية أن تكون ذات أهمية خاصة.

واننا نشعر بالقلق لأن الأزمة المالية الراهنة التي تواجه الأمم المتحدة ماتزال حادة بالرغم من الجهود التي يبذلها العديد من الدول الاعضاء للتعجيل بسداد مدفوعاتها. ومن ثم فإن الأمم المتحدة تواجه حالة لن تتمكن معها من تنفيذ برامج العمل التي أقرتها هيئاتها التشريعية. وهذه الأزمة هي أولا وقبل كل شيء أزمة سياسية تنشأ عن تجاهل الالتزامات التي رتبها الميثاق وعن عدم اتفاق الدول الاعضاء على كيفية تمويل المنظمة وأنشطتها. ويحدونا الأمل أن تسود الحكمة وأن يتحقق توافق الآراء.

ومن الضروري، في ذات الوقت، الاهتمام بالوفورات التي يمكن تحقيقها دون تقويض المنظمة ذاتها. ونود في هذا الصدد أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض كفاءة الأداء المالي والاداري للأمم المتحدة. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها الحيوي في

صيانة السلم والامن الدوليين وفي النهوض بالتنمية والتعاون الدولي . ونحن نتمهد بتعاوننا الكامل تحقيقا لهذا الهدف .

في أول بيان القاه جواهر لال نهرو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نبّه الى أنه أصبح من الواضح اننا ما لم نتحرك بسرعة صوب تحقيق نظام عالمي ، فاننا سنواجه عالما يخلو من النظام . وبالمثل حذر الأمين العام بيريز دي كوييار في أول تقرير قدمه الى الجمعية العامة من اقتراب "حالة دولية جديدة تعمها الفوضى" (A/37/1 ، ص ٢) . وهناك ما يقرب من أربعين عاما تفصلنا عن تحذير جواهر لال نهرو ، وأربع سنوات فحسب تفصلنا عن التحذير الذي وجهه لنا الأمين العام . ولكن قوتهمما وأهميتهما مازالتا مستمرتين . ولا يمكن أن ينشأ نظام عالمي مستقر إلا على أساس مبادئ الاخلاق وقواعد السلوك القويم الدولية . فالجيل السياسي المنبئة الملة بالسلوك القويم يمكن أن تحقق مزايا على المدى القصير ، غير انها لا يمكن أن تملح أساسا لأي تسوية يكتب لها الدوام . وينبغي أن يقوم النظام العالمي المستقر الذي نتطلع اليه على العدالة والانصاف والمنفعة المتبادلة . وهذا هو الهدف الذي ينبغي أن تكرر الأمم المتحدة وكل الدول أنفسها من أجل تحقيقه .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (تكلم بالالمانية)

وقدم الوفد نمّا بالانكليزية) : انعقد إجماع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة عن إعلان عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . وهذا القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة ألهم ملايين البشر . والدليل على ذلك موجود في الخطة السوفياتية لتحرير العالم من الأسلحة النووية وغيرها من أدوات الدمار الشامل في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ ، وفي تخلي الاتحاد السوفياتي من جانب واحد عن إجراء التجارب النووية الذي مدده عدة مرات ، وفي اقتراحات دول حلف وارسو الخاصة بنزع السلاح النووي والتقليدي مع اتخاذ تدابير تحقق مناسبة ، وفي الاقتراحات التي قدمها في المكسيك ستة من رؤساء الدول أو الحكومات ، وفي المبادرات الاخيرة لبلدان عدم الانحياز في هراي . وكل هذه المقترحات والمبادرات تحظى بموافقة وتأييد شعب وحكومة الجمهورية الديمقراطية

الالمانية . وتضع الدولة الاشتراكية الالمانية يدها في أيدي الجميع في سبيل مصلحة السلام .

وتشارك الجمهورية الديمقراطية الالمانية باستمرار في حركة السلام العالمية وذلك وفاءً منها بمسؤوليتها التاريخية وإدراكا للأخطار التي تتعرض لها البشرية في الوقت الراهن . وكما أعلن إريك هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي لالمانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية في الربيع الماضي في المؤتمر الحادي عشر للحزب ، فإن النظام الاشتراكي في الجمهورية الديمقراطية الالمانية هو ضمان لان : تواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية :

"العمل من أجل تطبيع الحالة الدولية والعودة الى الانفراج عن طريق سياستها القائمة على التعاون والحوار الجاد والعمل الذي يستهدف تحقيق نتائج ملموسة" .

وعالم اليوم ليس عالما يسوده السلام بأي حال ، ولم يحدث حتى اليوم انعطاف نحو مزيد من الامن . بل على العكس وصل سباق التسلح الى نقطة تهدد بخروجه عن نطاق السيطرة . ولم تتحقق بعد الآمال التي علقها الشعوب على نتائج اجتماع القمة الذي عقد في جنيف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية .

لقد غيّرت الذرة العالم . وبينبغي كما طلب ألبرت اينشتين ذات يوم أن تغيّر أيضا التفكير البشري في آخر الامر . ومازالت الحروب والزلازل والعواصف والفيضانات والابئة وغيرها من الكوارث الطبيعية تعمق بارواح كثيرة . ولكن الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل هي وحدها التي جعلت البشرية تقف على حافة الإبادة الذاتية .

إن الاسلحة النووية تدعو الى عدم التفكير أو التصرف وفقا لانماط بالية أو للمفاهيم القديمة عن الحرب أو التفوق العسكري أو أساليب الردع العسكري . وأصبح عالم اليوم أكثر عرضة للخطر من أن يتحمل سياسة القوة . ولا يمكن تحقيق الامن عن

طريق المواجهة ، فالسبيل الوحيد لتحقيقه هو التعاون . وتؤمن الجمهورية الديمقراطية الالمانية مع غيرها من دول حلف وارمو بأن السلم الدائم المستقر لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق نظام شامل للأمن الدولي . فمن الذي لا يوافق على أن البشرية كان يمكن أن تتجنب آلاما يعجز عنها الوصف لو كانت قد نفذت المقترحات التي قدمت في الثلاثينات لمنع الحرب وإقامة نظام للأمن الجماعي ؟

ولهذا فان الاقتراح الذي قدمته الدول الاشتراكية لإدراج تلك الموضوعات في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين يتفق تماما مع الهدف الذي حدده الميثاق :

"حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة

التدابير المشتركة الفعالة ...". *

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد العنسي (عمان) .

ان نظاما شاملا للامن الجماعي يعني انه ينبغي ان يشمل كل مناطق العالم اذ ان الصراع النووي لن يترك اياً منها ، كما ينبغي ان يغطي كل مجالات العلاقات بين الدول اذ ان الامن اليوم لا يقتصر بأي حال على الامور العسكرية البحتة ، والعلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية الجيدة التي تقوم على اساس المساواة في السيادة قميئة بتشجيع الثقة وانعاش السلم والعكس بالعكس ، وكل الدول بغض النظر عن نظامها الاجتماعي أو حجمها أو انحيازها أو عدم انحيازها يجب ان تشارك في ذلك النظام . هذا هو هدف ميثاق الامم المتحدة ، ولانه وليد تجربة تاريخية ، وهدفه بالتحديد هو الحفاظ على السلم ، فهو يضع المساواة القانونية بين الدول فوق عدم مساواتها الفعلية .

وعلى الامم المتحدة ، كما جاء في الرسالة الموجهة من وزراء خارجية الدول الاشتراكية الى الامين العام للامم المتحدة ، ان تواجه تحدي عصرنا وان تعتمد وثيقة أساسية تعرب عن المبادئ الأساسية لاقامة نظام شامل للامن الدولي ، وترشد الى ما يجب الانطلاق به عملا لاحاطة هذا النظام ب ضمانات مادية وسياسية وقانونية ومعنوية ونفسية .

وتود الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالمثل ان تشير الى الخبرة المكتسبة في المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا ، وهي لا تقل أهمية عما تقدم . ان الوثيقة الختامية لهلسنكي ، وهي مدونة للتعاون السلمي ، تعتبر الان كما كانت من قبل ، حافزا لقيام علاقات من التعايش السلمي خارج المنطقة . ففي مؤتمر استكهولم أمكن النم بعبارة محددة على تدابير بناء الثقة العسكرية بوصفها خطوة أساسية جديدة صوب تحقيق ما هو مطلوب من نبذ شامل لاستخدام القوة . وهذا انتصار للحس السليم والواقعية ، بالاضافة الى انه تعبیر عن صمي الشعوب الخشيت لزيادة ضمان السلم . ويعد اتفاق استكهولم ، بالنسبة للجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تشجيعا على مواصلة جهودها ومضاعفتها من أجل السلم والامن والانفراج في أوروبا والعالم بأسره .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد كل الجهود الرامية الى التخفيف من توتر الموقف الدولي . وهي تعتمزم عن طريق قرارها المعنون "ضرورة اجراء حوار سياسي

يستهدف تحقيق نتائج فعلية لتحسين الحالة الدولية" ، والذي ستقدمه الى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن تسهم في اجراء الحوار السياسي والمفاوضات باحساس بالمسؤولية ، وبرغبة في التوصل الى نتائج تعزز السلم والتعاون الدولي ، والتوفيق بين المصالح ، والى تعزيز الامم المتحدة بوصفها محفلا للجهود الجماعية التي تستهدف تعزيز الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، وتطوير علاقات اقتصادية دولية متكافئة ، والقضاء على جميع اشكال العنصرية والفصل العنصري والارهاب ، وتسوية المشكلات العالمية الملحة الاخرى .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تناشد مجلس الامن أن يجتمع في اقرب وقت ممكن على مستوى عال ، ومن الافضل على أعلى مستوى ممكن ، لتقرير تدابير لتناول المشاكل الاساسية لضمان السلم . ومثل هذا التحرك سيعزز الامن والثقة ، وسيساعد بالتاكيد على عودة الطمأنينة في مجال العلاقات الدولية .

انه من الحيوي بمعة خاصة بالنسبة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي تقع في قلب أوروبا على الخط الفاصل بين أقوى ائتلافين عسكريين ، أن تتصرف جميع الدول على أساس مسؤوليتها الخالبة من التزامها بالحفاظ على السلم ، وأن تساعد في الاقلال من وسائل الحرب المادية بل وازالتها نهائيا . وهذا هو المفتاح النهائي لحسم المشكلات العالمية والاقليمية الاخرى سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو انسانية .

في السنة الدولية للسلم قدمت الدول الاشتراكية المتحالفة برنامجا متكاملا لنزع السلاح التدريجي في المجالين النووي والتقليدي على حد سواء ، بما في ذلك التحقق الفعّال . ويغطي البرنامج كل أنواع الاسلحة ، ويتوخى حلولا عالمية واقليمية بما فيها الحلول الجزئية ، حتى يمكن احراز تقدم أسرع أو أفضل . وسيظل المبدأ الاساسي هو احترام المساواة والامن المتكافئ للجميع .

ان العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كانت وستظل حاسمة في الشؤون العالمية . وسترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بمزيد من استمرار الحوار السياسي الذي بدأ في جنيف .

ان ما تتوق اليه الشعوب والدول بل وتحتاجه هو اجتماع قمة يسفر عن نتائج .
والمبادئ التي اتفق عليها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بجنييف في الحادي
والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ الا وهي : الحيلولة دون نشوب أي حرب
بينهما ، وعدم السعي الى تحقيق التفوق العسكري ، وانه لا يجب أبدا خوض حرب نووية
لانه لا يمكن أبدا كسبها ، ومواصلة حوارهما السياسي - توفر كلها أسما ناجعة لتحسين
العلاقات السوفياتية الأمريكية وبالتالي تحسين الحالة الدولية .

والاتحاد السوفياتي يعرض برنامجا محددًا قابلا للتحقق لنزع السلاح . وقد تخلى
من جانب واحد - لأكثر من عام الآن - عن اجراء التجارب النووية . وعلى النقيض من
ذلك ، تجري الدولة النووية الكبيرة الأخرى التجارب النووية المرة تلو الأخرى .
وتنضم الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى رأي الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد
بيريز دي كوبيار ، الذي أود أن أتمنى له أفضل نجاح في مساعاه ، وهو أن يكون التوصل
الى اتفاق بشأن ابرام معاهدة خاصة بالخطر العام والكامل للتجارب النووية علامة
واضحة على الاستعداد لمواجهة التحدي النووي . ويجدر بالجمعية العامة أن تطالب بكل
التأكيد الواجب بأن يتحول وقف التجارب من جانب واحد الى اجراء تتخذه كل الدول
الحائزة للأسلحة النووية من أجل الاسراع بابرام معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب
النووية .

والعرض الذي قدمه السياسيون الستة في الاعلان الأخير الصادر عن مؤتمر قمتهم
الذي عقد بالمكسيك للمساعدة على ضمان التحقق المناسب يستحق غاية التقدير .
لكن الخطط الخاصة بدفع سباق التسلح الى الفضاء الخارجي تناقض كل ذلك .
فتاريخ البشرية وخاصة تاريخ الحربين العالميتين ، يفند القول بأن منظومات الأسلحة
الجديدة ، أيًا كان شكلها ، يمكن أن تستخدم لتفادي الحروب ، فعقيدة السلم عن طريق
القوة ترمز دائما الى محاولة قلة ممن يبتغون تحقيق الربح تسخير الأمم للحرب .
واليوم ، في ضوء وجود الأسلحة النووية التي تهدد بالخطر الحياة بأسرها ، فإن
التصرف وفقا لهذه العقيدة يعني الموت للجميع . ونظرا لان أي جانب لن يسمح للأخر

بأحراز التفوق العسكري ، فإن الواقعية والحس السليم يتطلبان نزع السلاح ولا شيء غير نزع السلاح .

وفي هذا الصدد ، يعتبر نزع الأسلحة في الفضاء الخارجي هو العقبة أمام وقف سباق التسلح على الأرض . حتى أولئك الذين يدافعون ببلاغة عن وجود الأسلحة في الفضاء الخارجي لا يمكنهم أن يوضحوا بصورة مقنعة كيف يمكن تحقيق هدف مبادرة الدفاع الاستراتيجي وهو جعل الأسلحة النووية غير ضرورية في المقام الأول ، إذا ما كان عليهم أن يعترفوا - في الوقت ذاته - بأن الأسلحة النووية والمزيد من التجارب النووية هي شروط مسبقة لمبادرة الدفاع الاستراتيجي . أفليس من الأفضل والأكثر أمنا والأقرب إلى المنطق نبذ "حرب الكواكب" وأي نوع آخر من الأسلحة النووية منذ البداية ؟

نحن في الجمهورية الديمقراطية الالمانية نتوقع أن تفضي المفاوضات السوفياتية الأمريكية إلى اتفاقات بشأن سبل الحيلولة دون امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . والجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف ذات الصلة في مؤتمر نزع السلاح بجنيف . فالسلم على الأرض وفي الفضاء هو الهدف .

لقد وضع بشكل يبعث على الالاس من الحوادث أو الالخطاء البشرية - كما حدث فيما يتعلق برحلة الفضاء التي وقعت فيها كارثة شالنجر ، وفيما يتعلق بانتاج الطاقة النووية التي شهد حادثه شيرنوبل ومن قبلها حادثه هارمبيرغ عام ١٩٧٩ ، وفي الصناعات الكيميائية التي شهدت حادثتي بهوبال وسيفيزو - أنه يجب على الانسان ألا يفقد أبدا السيطرة على الأشياء التي تسبب في وجودها . ويقتضي ضمان المستقبل الامن لكوكبنا والتقدم في العلوم والتكنولوجيا ألا يستخدم الانسان أبدا الأسلحة التي يخرعها .

ولقد حذر الامين العام ميخائيل غورباتشوف من أن تفجير مجرد أصغر رأس نووية يمكن أن يطلق اشعاعات ذات كثافة تتجاوز ثلاثة أمثال الاشعاعات التي نجت عن حادثه شيرنوبل . ولا يحتاج المرء لأن يكون خبيرا لكي يدرك أن تفجير جزء ضئيل من مخزونات الأسلحة النووية موف يعني بالتاكيد الدمار الذاتي للبشرية . وحتى على المستوى الحالي للأسلحة ، سيحتاج الأمر الى انجازات علمية على أعلى مستوى ، بل وإلى كل العبقرية الانسانية ، من أجل استنباط السبل والوسائل التي تؤدي الى تصفية الأسلحة الحالية ذات الدمار الشامل دون المخاطرة بالبشرية . وكل ملاح جديد يجعل ذلك التحدي أكثر صعوبة .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية تأييدا تاما مقترحات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لانشاء منظمة عالمية للفضاء ونظام دولي من أجل الاستخدام الامن للطاقة النووية لأغراض السلمية والسيطرة على تلك الطاقة .

وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، شأنها شأن الغالبية العظمى من الدول ، أنه لا ينبغي أن يتخذ التحقق ذريعة لمراقبة اتخاذ خطوات ملموسة لنزع السلاح . بيد أن ما نحتاجه ليس التحقق من تكديس الأسلحة ؛ فيجب أن يكون التحقق جزءا لا يتجزأ من كل أشكال الحد من التسلح ونزع السلاح .

ومع كل يوم يمضي ، تدرك الشعوب بمزيد من الوضوح المستمد من تجربتها المرة المباشرة بين التسلح المفرط والتخلف ، وبالتالي بين نزع السلاح والتقدم الاجتماعي . أن الحجم الهائل للموارد المادية والفكرية التي تهدر على أغراض التسلح ليس له

مشيل في الواقع . واذا ما تم كبح هذا الاتجاه ، سيصبح من الممكن اتاحة مبالغ هائلة لمكافحة التخلف والجوع والفقر . وتستنكر الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والذي كان سيتناول هذه المسائل الحيوية لم يعقد كما كان مزمعا .

وفيما يتعلق بالديون ، تنوء البلدان النامية بعبء ثقيل تحمله نتيجة لتكديس عدد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية وستظل تؤيد التوصل الى تسوية منصفة ومبكرة لتلك المشكلة ، بالاضافة الى المقترحات العملية التي قدمتها مجموعة ال ٧٧ الى الدورة الاربعين للجمعية العامة . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بوصفها دولة اوروبية ، لها اهتمام بالغ بتخفيض مخزونات الاسلحة المكتملة على اراضي القارة الاوروبية وبمنع انتاج اسلحة جديدة . ولا يمكن لأي اوروبي ان يشعر بالسلامة مع وزع القذائف . وحتى قبل وزع تلك الاسلحة ، كان رئيس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية اريك هونيكر قد حث على "وقف تلك القذائف الشيطانية" . وعلاوة على ذلك ، ترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان الوقت مناسب تماما لانشاء ممر خال من الاسلحة النووية التي تستخدم في ميادين القتال على طول الحدود بين بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي وبلدان حلف وارسو ، وهي مهمة كرس لها حياته رجل الدولة السويدي الراحل اولوف بالميه .

ان أوروبا هي القارة التي تضم أكبر تركيز من القدرات اللازمة لشن الحرب . وهي المنطقة التي يجابه فيها الحلفان والنظامان الاجتماعيان الرئيسيان بعضهما البعض ، وهي معرضة للخطر بشكل خاص . وهناك ، لا ينبغي السماح حتى بأصغر الشرر ، لان ذلك سيعني بداية النهاية للنوع البشري . ومن شأن اقامة منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية في أوروبا ان يفضي الى تحقيق الامن الاقليمي والابرام المبكر لحظر عالمي على الاسلحة الكيميائية . ومن أجل هذا الغرض ، اقترحت حكومتا الجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية الاشتراكية التشيكية على حكومة جمهورية المانيا الاتحادية المبادئ والخطوط التوجيهية الاساسية اللازمة لاجراء مفاوضات بين هذه الدول

الثلاث بشأن اقامة مثل هذه المنطقة . وهناك دول أخرى أوضحت أيضا اهتمامها بهذا الموضوع . والحلول الاقليمية والعالمية لا تستبعد بعضها البعض بالتاكيد . وليس هناك من سبب يجعلنا لا نسعى لأحد هذه الحلول دون أن نترك الآخر .

وتعلق الجمهورية الديمقراطية الالمانية أهمية قصوى على اجتماع فيينا لمتابعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لأن فيه تعريزا للتعاون المبشر بالخير بين الدول . ان ما يحتاج اليه العالم هو بيئة يمكن أن ينجح فيها العمل السلمي . وكما تأكد في البيان المشتركة الصادر عن ايريك هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهلموت كول ، مستشار جمهورية المانيا الاتحادية ، في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، تعتبر حرمة الحدود واحترام السلامة الاقليمية والسيادة لكل الدول في أوروبا ضمن حدودها الحالية شرطا مسبقا أساسيا لاجلال السلم . وكل هذه المبادئ يجب ألا تهتز .

وهذا يعني أيضا الامتناع عن الاشتراك في تكديسات جديدة للألحة . والتمسرف خلافا لذلك لن يتمشى بأي حال مع الالتزام العام بتميز السلم . ويفرض ذلك الالتزام واجبا على الدولتين الالمانيتين بأن تنميا علاقاتهما المتبادلة بما يخدم الانفراج ونزع السلاح .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تتصرف وفقا لاسمى مبدأ سياسي تلتزمه ومؤداه ألا يدخر ومع في سبيل ألا تندلع أبدا من التراب الالمانى أي حرب أخرى ، بل ينبثق منه السلم وحده .

لقد أثبتت التطورات التي طرأت في أوروبا بعد الحرب ان الاحترام غير المشروط لوجود الدولتين الالمانيتين ولسيادة واستقلال كل منهما والعلاقات الطبيعية بينهما على أساس مبادئ القانون الدولي هي أمور تشكل الشروط الجوهرية لاجلال السلم في القارة الأوروبية .

وفي عالم لا يمكن فيه ضمان الامن والبقاء للبشرية إلا من خلال التعاون الدولي ، لا يمكن ارجاء التموية العادلة والدائمة للصراعات الدولية . وتؤيد

الجمهورية الديمقراطية الالمانية عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك تشكيل لجنة تحضيرية تتكون من الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن كما اقترح الاتحاد السوفياتي .

وقد اكدت الهجمات العدوانية التي تشن إعمالا لسياسة ارهاب الدولة ضرورة استقرار الحالة في منطقة البحر المتوسط وكفالة احترام حق كل الدول والشعوب في تنمية مجتمعاتها وتقرير اسلوب حياتها دون أي تدخل .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية تأييدا ثابتا قديما في نضالها العادل من أجل الاستقلال الوطني ولامتها الاقليمية .

ولابد من القضاء فورا والى الابد على نظام الفصل العنصري الالانسي ، كما ينبغي منح ناميبيا استقلالها فورا . ولم تعد سياسة جنوب افريقيا مجرد عقبة في وجه تنمية الشعوب الافريقية فحسب ، بل أصبحت خطرا شديدا على السلم العالمي أيضا .

ان الحالة في أمريكا الوسطى تشير الانزعاج . فهناك سياسات الارهاب والتدخل الخارجي والحقن الدولارية لجماعات الكونتراس ، وكلها تحول دون ممارسة شعوب هذه المنطقة لحقوقها في تقرير المصير . وتطالب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بوضع حد فورا للحرب غير المعلنة التي تشن ضد نيكاراغوا وللدعم الذي يقدم الى العصابات المضادة للشورة . وهي تشيد اشادة مخلصمة بسياسة نيكاراغوا الحليفة ، وترحب بمساعي مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الذي يحاول التوصل الى تسوية سلمية للصراع .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية بقوة الجهود الرامية للتوصل الى حل سياسي للحالة التي طرأت حول أفغانستان .

ويبدي بلدي تعاطفه ازاء مقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتحسين الحالة في شبه الجزيرة الكورية بما في ذلك الخطط الرامية لانشاء منظمة خالية من الاسلحة النووية هناك .

وتتطلب المقترحات التي تقدمت بها دول الهند الصينية في تموز/يوليه من هذا العام ردا ببناء لصالح السلم في جنوب شرقي آسيا .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تحبذ اقامة علاقات اقتصادية تستند الى المساواة وتخلو من التفرقة . وهي تدافع عن فكرة الاستفادة من امكانيات المنظمة العالمية فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي من شأنه أن يضمن لكل الدول امنا اقتصاديا متساويا . وسيكون من المناسب الآن إعداد برنامج عالمي بشأن التعاون الدولي في ميادين العلم والتكنولوجيا في اطار الامم المتحدة .

وفي السنة الدولية للسلم يجدر التنويه بشكل خاص ان الحق في السلم هو الحق الانساني الحاسم .

وينبغي ان تكون الذكرى العشرون لاعتماد عهدي حقوق الانسان فرصة نغتنمها للقيام بأنشطة حقوق الانسان على نطاق أوسع ، بما يتمشى مع ميثاق الامم المتحدة . والتجارب والمتطلبات الراهنة على حد سواء توحيان بضرورة القيام بعمل مكثف ضد الانتهاكات الجماعية المنهجية لحقوق الانسان وضد الاتجاهات الفاشية الجديدة .

وينبغي ان يشهد عام ١٩٨٦ انطلاقة جديدة في التعايش بين الدول والشعوب . ينبغي أن يكون عاما تبذل فيه الجهود لاحتواء سباق التسلح وتسوية الصراعات الدولية تدريجيا . وتوضح التجربة أن الامم المتحدة كانت ولا يمكن ان تكون فعالة إلا بقدر استعداد دولها الاعضاء للتصرف وفقا لتلك المعايير .

ان إبعاد شبح التهديد بالجسيم النووي نهائيا والاستعاضة عن رؤيا حرب الكواكب المرعبة بأفاق من السلم الدائم على الأرض تستند الى أساس سليم هي التحديات التي لا تزال تتطلب مزيدا من الجهود ، على أن تكون مشتركة قبل كل شيء .

ومن فوق هذا المنبر تؤكد الجمهورية الديمقراطية الالمانية من جديد عزمها

على بذل كل جهد في اطار الامم المتحدة وكافة انشطتها الدولية بما يساعد على الحفاظ على حياة البشرية في سلام .

السيد بدريغال غوتيريز (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود
سيدي الرئيس أن ازجي اليكم تهانئي على انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين . لقد كان ذلك اختيارا حسيفا يمثل تقدير المجتمع الدولي لكم ولشعب بنغلاديش النبيل .

وفي الوقت نفسه ، أود أن أعرب عن عميق امتنان بلدي للامين العام السيد بيريز دي كوبيار على الاسلوب المخلص والفعال الذي دلد به على اهتمامه بالحالة العصبية في بوليفيا وتفهمه لها . وهذا دليل على المزايا الانسانية البارزة والاستجابة الرفيعة التي يتحلّى بها أكبر مسؤول اداري في المنظمة العالمية .

كما أود أيضا ان اشير الى العمل المثمر الذي اضطلع به السفير خايمي دي بينيس بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاربعين .

ان حكومتي في احتفالها بالسنة الدولية للسلام ، تشاطر كل امم العالم كفاحها من أجل تعزيز وتدعيم السلم والامن الدوليين .

فالتوسع في ترسانات الاسلحة النووية والتقليدية وتطوير تكنولوجيايات الدمار يبرز تهديدا كبيرا بشعا للغاية بات يتوعد السلم العالمي بالخطر ولا يتلاءم مع تلبية احتياجات التنمية العاجلة للبلدان النامية الواقعة في براثن التخلف .

ويتزايد باطراد تبيد الموارد التي نحتاج اليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم البشرية . وادراكا لهذا فان بوليفيا تدعم بشكل ثابت كافة مبادرات نزع السلاح التي ترمي الى صون السلم والامن الدوليين وتحث القوى العالمية على بذل ما في وسعها للابقاء على الحوار والتفكير الخلاق بغية تحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة .

اننا نؤيد أيضا تعزيز وتدعيم نظام دولي شامل جديد للسلام والرفاه لكل شعوب العالم يتحقق فيه هدف العدالة الاجتماعية الدولية بدلا من أن يكون مجرد حل مثالي .

لقد أسفرت الحالة الاقتصادية العالمية عن ضياع موارد هائلة كان يمكن استخدامها لتنمية بلدان العالم الثالث التي تتدهور حالتها تحت وطأة الديون الخارجية الثقيلة التي وصلت الى حد لا يطاق . وأدى الكساد الاقتصادي الذي نجم عن تدابير التقشف الحادة التي اضطرت العديد من حكوماتنا لاتخاذها الى اتساع نطاق الفجوة الهائلة التي تفصلنا عن البلدان الصناعية في العلاقات الاقتصادية العالمية . وعلاوة على ذلك فان الدين الخارجي يتجاوز كونه مسألة مالية ؛ انه قبل كل شيء مسألة اخلاقية وسياسية .

ومن المسلم به ان هناك حاجة ملحة لاعتماد تدابير عاجلة لانشاء اشكال جديدة من التعايش والعلاقات الاقتصادية العالمية . وعلينا ان نطالب بأن يشترك المديون والدائنون في تحمل المسؤولية وأن يتم توخي الانصاف والتماثل في تحمل تكلفة التكييفات الاقتصادية في اطار عالمي بغية اعادة الانتعاش لعملية التنمية الفعالة المستمرة في بلداننا . ومع ذلك لعله من المشير للسخرية ان نشهد على الرغم من كل ، الامال زيادة ترسخ التعصب الوطني والحماية في التجارة العالمية .

وتود جمهورية بوليفيا ان تفتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بمبادئ الميثاق التي تعد أساسية للدفاع عن السيادة الوطنية وكذا التزامها بحق تقرير المصير في عالم يسوده السلم والامن . ولسوء الطالع تنتهك هذه المبادئ دوما ويجرى تجاهل القوانين الدولية .

ان تغليب القوة حبا للقوة في حد ذاتها تهور ، ومع ذلك فهو النزعة السائدة بينما تزداد بعدا باطراد المبادئ الاخلاقية التي تجعل السلم جوهر الحياة المتحضرة . وفي امريكا الوسطى ، يجب علينا ان نضع حدا للكلمات الرقيقة التي يدلي بها الزعماء في الوقت الذي يموت فيه الناس ويتعرض فيه المستقبل الاقتصادي لشعبي السلفادور ونيكاراغوا لضربة قاصمة . اننا نخوض طريقا محفوفًا بالمخاطر تعرض فيه القسوة وانعدام الشعور الجنسي البشري كله للخزي .

وترى حكومة بلادي ضرورة تعزيز الخيارات السلمية البديلة . وهي تؤيد عمل فريق كونتادورا وفريق الدعم لان هذا هو ما تريده امريكا اللاتينية للتوصل الى حل سلمي ودائم للاضطراب السائد في المنطقة . غير ان هذا الحل ينبغي ان يتحقق هنا الان . يجب ان تجلس معا الشخصيات الاساسية في هذه المسألة وان تتفاوض في نهاية المطاف دون الدخول في مواجهات ايديولوجية ، لا يحركها الا حب السلم .

والتطورات في الشرق الاوسط مصدر خزي آخر لا يحتمل . وبوليفيا التي تحتفظ بموقفها المبدئي الذي يؤيد ممارسة جميع الشعوب لسيادتها وحقها في تقرير المصير ، تكرر تأييدها للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال . ومع ذلك فان هذا لا يعني تجاهل دولة اسرائيل التي يجب ان تكون لها حدود آمنة معترف بها دوليا .

نود ان نشير الى العمل المكثف الذي تقوم به هيئات الامم المتحدة لايجاد حلول سلمية دائمة يجب ان تلتزم بها الدول المتصارعة .

وتود بوليفيا ايضا ان تحث ايران والعراق على وضع حد للمواجهة العسكرية الدائرة منذ ١٩٨٠ والتي لم تؤد الا الى خسائر اقتصادية جسيمة ومآسي انسانية يعجز عنها الوصف في كلا البلدين .

هناك مشكلة اخرى تبعث على القلق على المستوى الدولي ، وهي حالة التوتر السائدة في البحر المتوسط . وبالرغم من جهود الامين العام الرامية الى ايجاد حل عن طريق الحوار فيما بين طرفي النزاع ، لم ينجح بعد في مهمته . وفي هذه المسألة لا

تعترف حكومة بلادي الا بالحكومة التي قامت على اساس شرعي في قبرص وتؤكد من جديد احترامها لسيادة هذا البلد واستقلاله وسلامة اراضيه .

ان الحالة المساوية في كمبوتشيا وفي أفغانستان تمثل صورتين محزنتين لانعدام التفكير السليم واللامبالاة على المستوى الدولي ، مما يترتب عليه آثار خطيرة على السلم والامن في القارة الآسيوية . ولهذا يجب على الامم المتحدة أن تزيد من مساعيها لتحقيق تسوية دائمة للمنازعات ، ولإقامة منطقة أمن في تلك الربوع .

وتعارض حكومة بلادي التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ، ولذلك تحث البلدان المعنية على أن تجري مفاوضات فعالة للتوصل الى حل سياسي دائم يقوم على اساس الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية واحترام استقلال تلك البلاد وسلامتها الإقليمية على نحو كامل . ولدى التصدي لمسألة الدفاع عن حرية الشعوب الخاضعة لنظام يعتبر وصمة في جبين الكرامة الانسانية ، مثل الفصل العنصري ، يود بلدي الاعراب مرة أخرى عن ادانته القوية لجميع أشكال التمييز بين بني البشر . وقد تأكد ذلك في تأييدنا لقرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع .

أود بالاضافة الى ذلك أن أكرر تأييد بوليفيا الشابت للكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل حريته واستقلاله . ويعترف بلدي بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ويعرب عن احترامه للكفاح الباسل الذي يخوضه هذا الشعب للدفاع عن موارده الطبيعية وحقوقه الشابتة في دولة حرة مستقلة ذات سيادة .

ان منظمنا تظلع بدور رئيسي في مناهضة الاستعمار في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وان الطريق الصعب المضني للتحرر ولاستقلال الشعوب التي لا تزال تترج تحت النظم الاستعمارية يجب أن يكون الهدف الاساسي للمجتمع الدولي اذا ما أراد هذا المجتمع أن يكون أكثر عدلا .

وفي هذا الصدد يجب أن نضيف أيضا موضوع جبل طارق الذي يعتبر آخر جيب استعماري في أوروبا . ويرحب بلدي ترحيبا صادقا باعلان بدء المفاوضات بين مملكة اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

وبالمثل اعترفت بوليفيا دائما بسيادة جمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس .
ونظرا لالتزامنا الراسخ بالسلم ، فاننا نؤيد جميع المفاوضات بين جمهورية الأرجنتين
والمملكة المتحدة للتوصل الى تسوية عادلة وعلنية لهذا النزاع . ومن ناحية أخرى
فاننا نعارض عسكرة تلك المنطقة من جنوب المحيط الاطلنطي واضفاء الطابع النسوي
عليها .

لقد تعرض بلدي لأكبر كارثة اقتصادية في تاريخها الجمهوري . وفي السنوات
الآخيرة عانت للمرة السابعة أعلى معدل تضخم عرفه الانسان في التاريخ ، وكان أكثر
المعدلات تدميرا في هذا القرن . وتماثل آثار هذا التضخم التدمير الذي تسببه حرب
دولية أو حرب أهلية داخلية رهيبة .

وعندما تولى الرئيس فكتور باز استنشورو زمام حكومتنا الدستورية في
آب/أغسطس ١٩٨٥ كان عليه أن يواجه معدل تضخم سنوي قدره ٢٥ ٠٠٠ في المائة ،
واقصادا صناعيا مدمرا ، واقصادا غير رسمي يتزايد بلا رابط وتلوشه صلات اجرامية
مثل الاتجار بالمخدرات .

هكذا أصبحت بوليفيا ، بلدا محطما ، دون احتياطات نقدية وبمعدل بطالة
متزايد ، وبدت كأنها وضعت في حالة حصار من جانب دولتين يؤيدهما يسار عقائدي
ومتطرف ومغالي النزعة وعدواني .

لقد بدأت عملية إعادة تعمير البلاد دون أى مساعدة دولية . ومن خلال الجهود التي بذلناها والتدابير الصارمة جدا التي اتخذناها انتهجت الحكومة الوطنية سياسة اقتصادية جديدة أسفرت عن نتائج مذهمة لم يسبق لها مثيل في أمريكا اللاتينية ، تمثلت في كبح التضخم الجنوبي ، وتخفيضه من ٢٥ ٠٠٠ في المائة الى صفر بالمائة حاليا .

بيد أن العمل السياسي للخلاص الوطني الحقيقي قد وقع مرة أخرى ضحية المدوان الدولي . أولا ، كان ذلك بسبب الهبوط في سعر القصدير نتيجة انهيار المجلس الدولي للقصدير في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ . ثانيا ، نتيجة لهذه الازمة وللأزمة التي لحقت المعادن الأخرى أصيبت تجارتنا الخارجية ومدفوعاتنا الدولية بخسائر بلغت أكثر من ٦٠ في المائة مما ترتب عليه تخفيض حقيقي في النشاط الاقتصادي الكلي للبلاد . ثالثا ، لا بد أن يضاف الى هذا كله أزمة أسعار النفط ، التي وان كانت في صالح البلدان الفنية ، فانها تسدد ضربات قاضية للبلدان المنتجة للنفط التي هي بمسورة عامة من بين أفقر البلدان في العالم .

ان حالة بوليفيا حالة عصيبة ومثال صارخ على الاجحاف الدولي وعلى القوة المرعبة للسوق وعلى عدم استجابة المراكز البلوتوقراطية القوية . وهذا ليس من لغو الكلام ، انما هو حصيلة خبرات بلد أصيب في أوصاله ومراكزه الحيوية على يد نظام عالمي راض عن نفسه وميال الى الهيمنة .

وبدءا بالعلاج المصعب والقوي الذي استعمله شعبي وطبقته السياسة الاقتصادية للقضاء على سرطان التضخم الجنوني ، فقد تمكنا الى حد ما من توعية الرأي العام العالمي . وأود في هذا الصدد أن أؤكد أهمية الأعمال الشخصية الكريمة والشجاعة التي قام بها أميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار .

ان هذا الدليل المؤلم للغاية قد أدى على نحو واقعي الى تعاون شئناي مع البلدان الصديقة التي تؤيد بوليفيا بتضامنها الاخوي معها . ونود أن نشكرها ونعرب لها عن ارتياحنا العميق .

وعلاوة على ذلك ، فقد لاقى برنامجنا قبولا حسنا لدى صندوق النقد الدولي الذي أخذه مأخذ الجد . واننا لعلنا ثقة من انه بفضل تعاونه وأي تعاون قد يقدم الينا سوف نتمكن من البدء في عملية الانتعاش الاقتصادي مع الابقاء على النظام الديمقراطي السائد حاليا في بوليفيا في خضم هذه الصورة المحزنة من المذاب والدمار .

وفي هذا السياق بالضبط ، سياق الفوضى الناجمة عن التضخم الجنوني اضطرت بوليفيا الى تحمل السرطان الاضافي المتمثل في تهريب المخدرات ، وهو عنصر هام مسن عناصر الاقتصاد غير الرسمي الذي كان يتزايد وينشر رذائله في مؤسسات الشعب البوليفي الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية ، ونتيجة لذلك ، اتخذ الرئيس باز ايستنسورو قرارات تاريخية لمكافحة هذا الشكل من أشكال الجريمة المنظمة .

وفي الوقت الحالي ، فان جمهورية بوليفيا ، بفضل الدعم التقني الاداري الذي تتلقاه من وزارة العدل في الولايات المتحدة الامريكية ، تشن حربا حقيقية على ذلك البلاء وعلى هذا الشكل الجديد من أشكال العبودية كما بحكمة أصاب قداسة يوحنا بولس الثاني في تعريف جريمة المخدرات . وهذا الجهد هو مسؤولية لا مفر منها تقع على البلدان التي يجري فيها استهلاك المخدرات بشكل كبير . وبغير ذلك ، فان بلدانا مثل بوليفيا ستكون عاجزة أمام التوسع المحلي في انتاج هذا المحصول المتهجن .

لهذه الاسباب الاخلاقية في المقام الاول ، فان بوليفيا تشجع بمنتهى القوة على انجاح المؤتمر الدولي الذي دعا الى عقده الامين العام في السنة المقبلة في فيينا . واننا لعلنا يقين من أن هذا التجمع العالمي سوف يسجل نقطة البدء في القضاء على هذه الآفة الرهيبة من على وجه الأرض .

انني أناشد باسم بلادي المجتمع الدولي بأسره أن يشترك اشتراكا نشطا في هذه الحملة . وبوجه الخصوص ، أناشد البلدان الصناعية التي يعاني شبابها بدرجة أكبر أو أقل من هذه الرذيلة والجريمة المنظمة ، أن تشترك اشتراكا نشطا في هذا الكفاح . واذا لم يصبح مجتمع الأمم داعيا بهذا البلاء العالمي فاننا سنعرض للخطر القواعد الاخلاقية للحضارة المعاصرة ونسمح للقوة المالية للعصابات باستعباد مؤسساتنا

وطريقتنا في الحياة وأسرنا وخلقنا الانساني نفسه ، الضاربة جذوره عميقا في نفوسنا والذي نرغب في استعادته ، اذ انه يفوق جميع الاعتبارات الحالية .

ونود أيضا أن ننبه الى الحاجة الى القيام بعمل مشترك لوقف الارهاب بغض النظر عن حافزه الايديولوجي .

وعلاوة على ذلك ، فان الازمة العالمية التي تواجهها منظماتنا ، أي الامم المتحدة ، تتطلب أكبر الاهتمام من جانب جميع الدول الاعضاء اذا كانوا يرغبون في ضمان بقائها الذي نعتبره جوهريا لصيانة السلم والتعايش بين جميع بلدان العالم . ولا يمكن أن نسمح لأي مؤامرة ظاهرة ودينية أن تحاول إلحاق الضرر بثقوى الوصائل بمحنة وقوة هذه المنارة للسلم والامن العالميين ، أي منظماتنا .

ان بوليفيا تؤيد واثقة الجهود الشاقة التي يبذلها الامين العام للتغلب على العقبات الخطيرة التي ذكرناها ، وتناشد جميع الدول ، وبوجه الخصوص ، البلدان الصناعية الكبيرة ، أن تقدم الدعم الفعال لترسيخ الهيكل للامم المتحدة وقيمها المؤسسية الدائمة .

ان قانون الشعوب ، أي جوهر الحياة المتمدينة الذي يرتكز على الحوار والتفاهم بين الدول ، يقوم منهيا وفي الممارسة التاريخية على صيانة النظام الاخلاقي المتجسد في مبدأ السلم والرخاء .

وهذا الجانب الخاص باحترام الصكوك الدولية الذي يؤكد عليه ايضا المبدأ القائل أن استعراض المعاهدات وتحديثها واستكمالها والنظر في اثارها المستقبلية ، ينبغي ان يتم من خلال المفاوضات . ويجب أيضا اثناء هذه المعاهدات وتحسينها واستكمالها حتى يمكن تحقيق مزيد من الوثام والتفاهم في العلاقات فيما بين الدول . وتطبق هذه النظرة المبدئية بصفة خاصة في امريكا اللاتينية ، التي تقوم الآن بعملية تجديد مكثفة للعلاقات فيما بين الدول . والدليل على هذا تلك المعاهدات التي عقدت مؤخرا بين الدول الصناعية والبلدان النامية ، والتي حلت محل الصكوك البالية القديمة الموروثة من عهد الاستعمار والاستعمار الجديد . وفي هذا السياق ، تراقب امريكا اللاتينية بعين الحذر التنفيذ الامين وفي الموعد المحدد لاحدى هذه المعاهدات - وهي تلك التي تنقل السيادة الكاملة على منطقة قناة بنما الى مالكةاالشرعي .

لقد واجه المجتمع الدولي ، وبصفة أساسية الأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الامريكية ، وحركة عدم الانحياز ، في السنوات الاخيرة ، مشكلة ذات اهمية قصوى في صميم تاريخ وحياة بوليفيا . وانني اشير بذلك الى المشكلة البحرية الناجمة عن موقعنا كبلد داخلي غير ساحلي ، وما تؤدي اليه هذه الحالة من تعويق وتعطيل امكانيات تنميتنا .

ولن نكرر مرة اخرى منشأ هذه الحالة المجحفة ، كما اننا لن نطرح التفاصيل الاساسية او السوابق المتعلقة بالماضي منذ اكثر من مائة سنة ، والتي لم تسهم منذ حرب المحيط الهادئ في عام ١٨٧٩ في حل هذه المشكلة . ولكنني اود ان انتبه هذه الفرصة لكي اقول ان بوليفيا وشعبها يعربان عن امتنانهما لجميع امم العالم التي اصبت واعية لهذه المسألة ، والتي اعربت عن اهتمامها ودعت في مختلف المحافل والمناقشات ، الى بذل الجهود لايجاد حل مرض من خلال مفاوضات سلمية تجرى باخلاص وبإحساس بالمسؤولية .

وبإيجاز وردا على هذه النماذج الاخوية ، أعرب الرئيس باز استنسورو

في عمل تاريخي يتسم بالانفتاح ، عن رغبته في ان تصبح هذه المسألة الهامة موضوعا للمفاوضات وان تعالج بأسلوب سياسي واضح وقانوني .

وعلى المستوى الفكري ، وعلى اساس المبادئ والافكار التي تركها لنا محررنا ، سيمون بوليفار ، مؤسس بوليفيا ، فيما يتعلق بالتفاهم والتكامل بين بلدان امريكا اللاتينية ، بدأنا مع حكومة جمهورية شيلي اول اتصالات تستهدف التوصل الى حل تفاوضي للمشكلة التي ينبغي حلها ، وتلك مسألة تتطلب في تناولها اكبر قدر من الارادة السياسية وروح التفاهم ، من جانب الشعوب الملتزمة بالعدالة والسلم العالمي .

ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه البداية بين شيلي وبوليفيا الى تحقيق تقدم اكيد لاننا نعتقد اننا وجدنا في الظروف الحالية اللحظة الملائمة لتحقيق الاهداف ذات المنفعة المتبادلة لبلدنا ، والقائمة على اساس فلسفة الوحدة والتكامل في امريكا اللاتينية .

ان الحوار الذي ندعو اليه يقوم على اساس التفاهم والاخوة ، دون شأ ، ودون عداوة ، ودون النظر الى الماضي الذي انتهى ، وان كان يمثل تاريخا حقيقيا وذا صلة بحاضرنا . ويعلمنا ذلك التاريخ ألا نكرر اخطاءنا ، وألا نقع في شرك التعصب الاعمى ، ولكنه يعلمنا أيضا أن نوجد بقوة وبابداع امكانيات جديدة للتوصل الى حلول سلمية لهذه المشكلة الهامة . هذا هو ما نفهمه وما نعلنه للمجتمع العالمي بارتياح بالغ .

السيد فال (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد

السنغال ، اذ ينقل الى السفير شودري تهانينا القلبية على انتخابه بالاجماع لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، يود ان يعرب له عن مشاعر الاحترام والاعجاب لصفاته الانسانية العظيمة وان يشيد بالالتزام الدائم لبلده من اجل قضية السلم والصداقه فيما بين الشعوب . وفي الوقت الذي نناقش فيه جميعا آفاق مستقبل منظمنا ، يسعدنا ان يكون الاختيار قد وقع عليه لقيادة اعمال هذه الدورة الهامة . وان وفدي ، اذ يؤكد له حسن استعداده الكامل وتعاوننه الحقيقي ، لمقتنع باننا بفضل ما يتحلى به من صبر وذكاء ومهارة ، سوف يتمكن من قيادة اعمال دورة ١٩٨٦ الى نتائج باهرة .

لقد استحق ملفه السيد خاييمي دي بينييس اعجاب وامتنان كل اعضاء الجمعية .
فقد ارتقى بالتاكيد اثناء سنة حافلة بالعمل بصفة خاصة ، الى مستوى ما يتمتع به من
سمعة كدبلوماسي ممتاز واثبت مرة اخرى معرفته ودرايته الواسعة والعميقة بمشاكل
عمرنا ، والمهام الكاملة ايضا بقواعد واجراءات الامم المتحدة .
أود ايضا ان اشيد بالامين العام السيد خافيير بيريز دي كويبيار ، الذي يعرف
العالم اجمع مدى تفانيه واخلاصه من اجل تعزيز السلم والوثام بين الامم . فهو رجل
يتميز بالايمان بالمبادئ وهو شجاع ورجل عمل ، ولذلك فهو يستحق ثقة وتأييد المجتمع
الدولي في المهام الضخمة التي يقوم بها وفي الاملاحات التي يقترحها لكي تقوم هذه
المنظمة ، التي تتمسك بها شعوبنا وحكوماتنا ، بالتواؤم على قدر الامكان مع
احتياجات العالم الممارس وتظل أملا للانسانية .
هناك سنوات لا يمكن ان يلتزم تاريخ الامم المتحدة الصمت ازاءها . وأن فترة
الاثني عشر شهرا التي انصرفت من بين تلك السنوات ، اذ أنها كانت حافلة بالاحداث ذات
الاهمية السياسية البالغة .

ان الذكرى الاربعين لانشاء منظمة الامم المتحدة ، التي احتفلنا بها هنا في العام الماضي ، قد اتاحت لنا الفرصة لكي نوكد مرة ثانية ايماننا وتمسكنا بمبادئ ومقاصد الميثاق ولكي نجدد بذلك التزام شعوبنا بالتعاون على نحو متزايد من اجل اقامة عالم افضل .

ذلك انه على الرغم من الاختلافات في تفضيلاتنا الايديولوجية ونظمنا الاجتماعية والسياسية ، وتقاليدنا الثقافية ومستوى تقدمنا الاجتماعي ، فإننا ندرك التكامل بين حضاراتنا وضرورة التضامن بين بني البشر في مواجهة التحديات المتعددة التي تهدد الانسان وحياته في مواجهة اليأس والتشاؤم والقلق ، وذلك من جراء انتشار واستمرار بؤر التوتر واستفحال الصراعات والتعصب والعنف الاعمى ، وكذلك الاختلال المتزايد أكثر من أي وقت مضى في العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بين الدول .

واذ اخاطب هذه الجمعية الموقرة بالنيابة عن صاحب السعادة الرئيس عبسده ضيوف ، أود أن أشير الى هذه الروح من التضامن والتعاون ، وان اعرب عن الامل الوطيد في ان تسهم هذه الدورة الحادية والاربعون اسهاما له مدلوله في الجهد المشترك الذي تبذله الامم من أجل عالم يسوده السلم والعدالة والحرية والرخاء .

ان حالة الازمة التي يواجهها مجتمع الأمم هي نتيجة النظام الدولي الذي انشئ منذ زهاء ٤٠ عاما ، بعد الحرب العالمية الثانية . ذلك النظام الدولي الذي مازال اليوم يحكم العلاقات بين دولنا ، ينطوى على اختلافات وعلى تناقضات كثيرا ما سُجبت في هذه الجمعية . وأود أن أناقش بعض الاختلالات والتناقضات ومنها استمرار الاستعمار والعنصرية والتدخل والاحتلال الاجنبيين والفقر المتزايد في العالم الثالث ومحاولات افساد النظام المتعدد الاطراف .

وفي هذا الاطار واذا كان هناك بند في جدول أعمالنا يتطلب منا دراسة عقلانية وجراة وانضباطا جماعيا واخلاصا وسخاء وكرامة - وكلها صفات مشتركة لقيمنا الحضارية - فإن هذا البند هو بدون ادنى شك البند الخاص بتطورات الحالة في الجنوب الافريقي ، وذلك قبل أن يفوت الأوان . وواقع الأمر ان محاولات تدعيم سياسة الفصل

العنصري التي نعرف جيدا منطقتها وآثارها ، تمثل تهديدا للسلم وانتهاكا خطيرا للمثل العليا للبشرية المتمثلة في السلم والعدالة والمساواة .

وفي مواجهة المقاومة الباسلة التي يبديها المناضلون مناهضو الفصل العنصري لسياسة بفيضة غير انسانية تنتهك جميع القواعد القانونية وكل المعايير الاخلاقية ، شرع نظام الاقلية العنصري في بريتوريا مجموعة من القوانين واللوائح والممارسات . وباستخدام كل هذا وتحت ستار حالة الطارئ يقوم بتكثيف قمعه لمطالب شعب جنوب افريقيا الشرعية من أجل المساواة والديمقراطية .

ان نظام جنوب افريقيا قدم مرة ثانية الدليل على صلف موقفه الرافض باستمرار لكل حل تفاوضي وذلك بازدرائه لمبادرات فريق الشخصيات السبع البارزة التابعة للكومنولث واحتقاره لمبادرات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . فقد قام بتكثيف قمعه الوحش القائم على الاعتقالات والقتل المتعمد لاجزاء القوات المناهضة للفصل العنصري وتكثيم الصحافة الوطنية والدولية .

وفيما يتعلق بالدول الافريقية المجاورة ، تنتهج بريتوريا سياسة متعمدة لزعزعة الاستقرار والعدوان والغزو ، وتطأ بالاقدام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في السيادة والسلامة الاقليمية للدول وعدم التدخل وعدم استخدام القوة . بيد ان مسيرة التاريخ لا رجعة فيها .

وفي باريس ، في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام ، واستجابة لنداء رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، اجتمع المؤتمر الدولي بشأن فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، وصادف عقده الذكرى العاشرة لمذابح سويتو . وفي تلك الذكرى صمم شعب جنوب افريقيا المعذب على ان يضحى بدمائه وحتى بحياته تكريما لقتلى سويتو ، الذين استشهدوا في سبيل الحرية والكرامة الانسانية .

ان مؤتمر باريس قد عبر عن الاتجاه العام الذي لا رجعة فيه لصالح فرض الجزاءات على بريتوريا لاجبارها على وضع حد لسياسة الفصل العنصري البالية ، ونادى باعتماد تدابير جماعية والزامية وشاملة وقسرية ضد جنوب افريقيا . ان الواقعية

والحرص الصادق على حقوق الانسان يقتضيان من الدول الغربية التي مازالت تشعـر بالتردد ان تعتمد جزاءات ضد جنوب افريقيا وان تنضم الى باقي اعضاء المجتمع الدولي لكي تفرض هذه الجزاءات التي تعتبر السبيل السلمي الوحيد لاستئصال الفصل العنصري ، عار عصرنا . ان ذلك سيسمح لمجلس الامن بان يظطلع بمسؤوليته التاريخية والرئيسية التي كلفها به ميثاق الامم المتحدة في مجال صيانة السلم والامن الدوليين والتي تتضمن العمل بمقتضى الفصل السابع من ذلك المك الاساسي .

ان العقل يملئ علينا أن الطريق الوحيد لكفالة المستقبل المستقر في الجنوب الافريقي يكمن في اقامة نظام يقوم على المساواة والديمقراطية والاخاء . وينبغي لنا جميعا ان نشبت تمسكنا الحقيقي بالمثل العليا للمنظمة العالمية وذلك عن طريق كفالة نصره مبادئها العالمية ونصرة العقل والحكمة . ويتعين على الامم المتحدة ان تصوغ برنامجا متكاملا لمساعدة بلدان خط المواجهة والمقاتلين في المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وذلك لكي تعبر عمليا عن واجب التضامن الذي يتعين على المجتمع الدولي ان يبديه ازاء هؤلاء المناضلين من أجل الحرية .

اننا ننتظر بفارغ الصبر تلك الاعمال التي تعبر عن واجب التضامن هذا في ناميبيا أيضا . ان جنوب افريقيا مافتتت تحتل ذلك الاقليم احتلالا غير شرعي منذ عشرين سنة ، بعد ان تقرر انتهاء انتدابها على الاقليم وجعله مسؤولية مباشرة للامم المتحدة .

وعلى الرغم من أن حكومة جنوب افريقيا أعلنت آنذاك تأييدها لخطة التسوية الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اتخذه مجلس الامن منذ ثمانية أعوام ، إلا أنها ، انطلاقا من موقف يتسم بالتحتني والفطرية تجاه الامم المتحدة ، مازالت تواصل مخططاتها التوسعية وتسمى الى فرض "حكومة مؤقتة" من خلال ما يسمى المؤتمر الثلاثي ، وهي تحاول الى تخفي أهدافها التوسعية تحت ستار ادخالها ، في الحل السلمي للمسألة الناميبية ، اعتبارات غير مقبولة وغير ذات صلة بالمسألة ، وتستخدم اقليم ناميبيا قاعدة لشن الاعمال العدوانية على دول خط المواجهة .

السفبال يود أن يؤكد هنا مرة ثانية أنه ينبغي لكل أعضاء الامم المتحدة أن يظهرُوا عزمًا أقوى لضمان التنفيذ الكامل وغير المنقوص للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولقد أكدت على ذلك مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي عقدت في ناميبيا ومؤتمر فيينا والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في الآونة الأخيرة . وفي هذا الصدد ، يجب أن لا ننسى أن مسألة ناميبيا هي ، من حيث الجوهر ، مشكلة من مشاكل تصفية الاستعمار منبثقة من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الخاص باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وكما يحدث في الجنوب الافريقي ، حيث ينشر نظام الفصل العنصري الارهاب والعنف والانفهاد ، يعاني الشعب الفلسطيني والاراضي العربية في الشرق الاوسط من الاحتلال والتشرد منذ ٣٠ عاما تقريبا . وعلى الرغم من اندلاع حربين في تلك المنطقة ووضع خطط عديدة للتسوية إلا أن الحالة مازالت قائمة وتمثل تهديدا مستمرا للسلام والامن الدوليين . ومازال لبنان غارقا في حالة من الفوضى ، في حين يتم اخماد المقاومة الشعبية في الاراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق القمع الوحشي . وعلى الرغم من ذلك كله ، ثوامل ملطات تل ابيب صيامة انشاء المستوطنات وضم الاراضي الفلسطينية والعربية . وهذا السلوك يبعد فرض انشاء دولة فلسطينية وبالتالي التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط .

ونحن نتخذ نفس الموقف فيما يتعلق بالنزاع بين العراق وايران والحالة في امريكا الوسطى .

وفيما يخص امريكا الوسطى ، ينبغي أن تسير التسوية السياسية للنزاعات الداخلية والخارجية جنباً الى جنب مع ضمانات اقليمية للأمن وعدم التدخل والاحترام المطلق لسيادة الدول كما تنادي بذلك مجموعة كونتادورا .

أما فيما يتعلق بالحالة في الخليج ، فإن المجتمع الدولي ليس أمامه من خيار سوى الاستمرار في جهوده الرامية الى اقناع حكّام البلدين المتحاربين باللجوء الى الوسائل السلمية لوضع حد لنزاعهما وفقاً لرغبات منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والامم المتحدة .

وأخيراً ، في شبه جزيرة كوريا ، مازلنا نأمل أن يعاد توحيد الشطرين بطريقة سلمية ، في اطار تعاون أقوى وصريح يعكس الارادة الحرة للشعب الكوري بأسره .

إن إعادة اقرار السلم وحيانته في العالم لا تقتصران على تهدئة بؤر التوتر وتصفية النزاعات ، بل تستدعيان أيضاً ، نظراً للتكافل المتزايد بين الدول ، التزاماً مطلقاً وجهداً متملاً من جانب الامم سعياً الى التوصل الى حلول مناسبة للتحديات الاقتصادية الخطيرة . وهذا يتطلب الذكاء والمعرفة والخبرة في جميع أنحاء العالم وبوجه خاص في البلدان النامية .

لقد قيل الكثير وصدرت كتابات عديدة بشأن أزمة النظام الاقتصادي الدولي ، ولاسيما فيما يتعلق بمظاهرها والتدابير الكفيلة بمعالجتها ، على نحو نحن في غنى عن تكراره . ولكن اسمحوا لي أن أوكد على جانب خاص من هذه المشكلة يهتم به وفد بلادي بشكل خاص لاسباب معروفة لدى الجميع . وأعني بذلك الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا التي عبات طاقات وقدرات عديدة خلال العام الحالي ولاسيما إبان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرمة لهذه المسألة في الفترة من ٢٧ الى ٣١ أيار/ مايو المنصرم .

وأود ، مرة ثانية ، بالنيابة عن الرئيس عبده ضيوف وكل زملائي الافارقة الذين كنت الناطق بلسانهم اثناء الدورة الاستثنائية المعنية بافريقيا ان أشيد بأعضاء منظمنا الذين قاموا ، انطلاقا من روح المشاركة الحقيقية ، بتقديم مساهمات قيمة للنضال من أجل التنمية في القارة الافريقية عن طريق الدعم غير المتحفظ لبرنامج الأمم المتحدة للامعاش الاقتصادي في افريقيا للأعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . إن اعتماد هذا البرنامج الذي أصبحت نقاطه الأساسية معروفة لدى الجميع ، بتوافق الآراء لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته بل يجب أن يكون نقطة انطلاق لعملية تتسم بالتضامن الفعّال وينبغي أن تفضي الى اصلاح الاقتصادات الافريقية في ظل مناخ عالمي سليم .

والسنغال تؤكد مجددا تصميمها الرامخ على التقيد تماما بالتزاماتها حيال البلدان الافريقية الاخرى وبما قطعته على نفسها هي ومآثر افريقيا من التزامات تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج مالف الذكر في المجالات التي تقرر منحها الاولوية في فترة الخمس سنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ . والمجتمع الدولي لا يسعه من ناحية اخرى أن يحدد عن التزاماته فينبغي له أن يقوم ، حسبما تعهد بمحض ارادته ، بدعم واستكمال الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية منفردة ومجتمعة ، وأن يتخذ ما يلزم من تدابير اضافية لتنقية المناخ الدولي ولاسيما فيما يتعلق بالحمائية ومشاكل الديون وأعمار السلع الاساسية . وفي هذا الصدد ، وبعد قرار كندا بوقف سداد الديون الافريقية طيلة فترة تطبيق خطة الامم المتحدة للتنمية والانعاش الاقتصادية في افريقيا ومدتها خمس سنوات وقرار هولندا بالغاء ديون البلدان الافريقية الاكثر فقرا وهو اجراء رحبنا به في حينه ، اغتبطنا لما اعلنه السيد اندريوتشي وزير خارجية ايطاليا من أن بلاده قررت تحويل الديون المستحقة الدفع على مدى عدد من السنين الى إئتمانات معونة بأسعار فائدة مخفضة لا تتجاوز ١١.٥ في المائة ومهلة سداد قدرها ٣٠ سنة منها فترة سماح قدرها ١٠ سنوات .

ومن ناحية أخرى ، فإن تنفيذ برنامج الانعاش تنفيذا سليما يقتضي زيادة ملموسة في الموارد المالية للمنظمات الدولية المعنية بالتنمية في افريقيا وذلك عن طريق اعادة تكوين رؤوس اموالها وزيادتها ، وعن طريق دعم البرامج الافريقية التي تظطلع بها الهيئات الدولية للتمويل والتنمية . ومن المرجو أن توفر العملية ، بمجرد بدئها ، الحافز على استئناف الحوار بين الشمال والجنوب بشكل حقيقي ومجالا متميزا لاختبار التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، إن المشاركة الفعالة من جانب افريقيا في مؤتمر الاتفاق العام للتجارة والتعريفية الجمركية (الغات) المعقود في بونتا دل استي ، واعتزامها بذل جهود متضافرة في الاعمال التحضيرية للدورة القادمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومساهمتها الايجابية في المؤتمر المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في الفترة بين

١٨ و ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ في القاهرة وكذلك في مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هراري بزمبابوي ، كل ذلك يشهد على مدى صدق قارتنا في الوفاء بهذا الالتزام .

إن التنفيذ المنسق لكل التوصيات الواردة في برنامج انعاش اقتصاد البلسدان الافريقية من شأنه أن يجمد بشكل ملموس ما نشهده على الصعيد العالمي من انتشار الوعي بتكافل اقتصادات الشمال والجنوب وقدرة البشرية على التصدي للتحديات التي تواجهها .

وفي هذا الصدد ، يسر وفد السنغال أن يعرب عن حق تقديره للسيد خافيير بهيريز دي كوييار الأمين العام لما اتخذته من تدابير هامة لكفالة متابعة تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية المكرمة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا تتمثل بمفة خاصة في انشاء فريق رفيع المستوى في إطار الامانة العامة له تخضعات متعددة والترتيب لعقد اجتماع تنسيقي قريبا على المستوى الافريقي بين الامانة العامة لكل من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية الافريقية من ناحية والمنظمات الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية المعنية بتنفيذ الخطة الخمسية من ناحية أخرى .

يواجه المجتمع الدولي صعوبات خطيرة تؤثر على العديد من المنظمات الحكومية الدولية ، وتبدو تلك الصعوبات التي اصطلح الكثيرون على تسميتها "أزمة التعددية" كواحدة من أخطر التهديدات المحدقة بالتعاون والتضامن الدوليين في عصرنا .

وفي الوقت الذي يتعمق فيه على الدول السعي الى تحقيق قدر أكبر من وحدة الفكر والعمل للتصدي الى ما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات ضخمة ومعقدة . وفي حين يوفر التقدم العلمي والتقني للبشر امكانات هائلة للاتصال والتضامن والتفاهم المتبادل وذلك من خلال ما يؤدي اليه من زيادة كبيرة في حجم المبادلات بين الأمم في شتى مجالات العلم والاقتصاد والسياسة ، نجد أن النظام متعدد الاطراف الذي اقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية والذي اتاح له تطوره الايجابي اكتساب طابع العالمية وكفل له الديمقراطية ، ذلك النظام يتعرض لخطر جم من جراء انبعكس التعصب السياسي والحمائية الاقتصادية والانانية الاجتماعية وفرض الامر الواقع الامبريالي .

إن الأمم المتحدة ، التي اتاح الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشائها الفرصة للدول الاعضاء كي تقيّمها على نحو ايجابي ، تمر باخطر أزمة في تاريخ وجودها ، وليس مجديا في هذا المقام ، تناول تلك الازمة من وجهها الاداري والمالي حيث أن الدورة الاربعين للجمعية العامة ناقشتها بمورة ضافية .

وفي تحليل اسباب تلك الضائقة جرى في كثير من الاحيان التشديد على أزمة الثقة في العالم الثالث فيما يتعلق بفعالية الأمم المتحدة . والواقع أن ما أشاره مولد الأمم المتحدة من حماس وامل بين الشعوب المحبة للسلم والعدل أخذ يتضاءل مع تزايد المعوقات التي تواجهها في كفالة صون السلم والأمن الدوليين ومساعدة الأمم الفتية في مهمتها الجسيمة المتمثلة في النهوض بالإعمار الوطني والتنمية الاقتصادية . ومن ثم ، كثيرا ما اهدت الشعوب بالاحباط بين دول افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا ذلك أنها خرجت من ظلمة الاستعمار الطويلة فقيرة تحف بها المعوقات من كل جانب ، فوضعت آمالا كبيرا في المثل العليا الواردة في ميثاق مان فرانسيكو والتي تنادي بالسلم والتضامن والعدل والانصاف .

وكان لتباطؤ المنظمة في التصدي لبعض المعوقات وبعض الحالات العاجلة فضلا عن العوائق الهيكلية التي تعرقل عملها في افريقيا والشرق الاوسط ، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر ، بالغ الأثر في استقرار الشك في نفوس بعض الدول الصغيرة . بيد أن أزمة الثقة تعزى في الجانب الأكبر منها الى الحبل لا الى النفور فهي تدل في نهاية المطاف على ما تكنه بلدان افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا من ارتباط عميق ومصادق بالأمم المتحدة . والحق يقال أن اخطر تهديد يأتي من الدول الكبرى التي تحاول - نظرا لعدم استطاعتها مواصلة التحكم في عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة - أن تبعدا عن النظر في المسائل الهامة وتنتهج موقفا معوقا على مستوى مؤسسات المنظمة أو تحاول تجريدتها من مضمونها الحقيقي بالدأب على الاستهانة باجراءاتها والانتهاك المستمر لقواعدها ومبادئها .

يجب أن يذكرنا النظر في الحالة الراهنة لمنظمتنا بالحالة التي واجهتها عصبة الأمم في الثلاثينات . فالأزمة التي شلت عمل عصبة الأمم بسبب تزايد خطر الفاشية وما صاحبها من هجوم على العدالة والكرامة الانسانية ، سُبقت بكساد اقتصادي جر العالم ، منذ عام ١٩٢٩ فصاعدا ، الى فوضى اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل .

فأزمة الأمم المتحدة الحالية ما هي إلا انعكاس للانقسامات والتوترات وحالات الظلم التي تسود عالم اليوم . لذلك ، دعونا نأخذ جانب الحرص حتى لا نعرض وجود المنظمة للخطر ، مثل ما حدث لعصبة الأمم في الثلاثينات ، في وقت يُحتاج فيه الى اطارها ومبادئها أكثر من أي وقت مضى لحل هذه التناقضات .

ونظرا لان بلادي تثق بقدرات الأمم المتحدة على الوقوف في وجه تحديات التاريخ ، فانها لا تزال تثق بمستقبل المنظمة . كما أن بلادي مقتنعة بأنه قد يكون لتلك الازمة تأثير صحي اذا تمكنا معا من الاستفادة من الدروس التي تعلمنا اياها .

ويجب على المجتمع الدولي ان يتجنب تجربة الثلاثينات غير السارة ، حيث ادت السياسات القائمة على القومية المتطرفة والانتهاكات المكثفة المنهجية لأبسط حقوق الانسان وتغليب القوة على القانون الى القضاء على السلام . ويتعين علينا ان نتذكر كيف ادت سياسة عدم المبالاة بالتعاون الدولي والحمايات السياسية قصيرة النظر الى تهديد اطار عصبة الأمم وأسهمت في الفوضى الاقتصادية والاجتماعية وقادت العالم الى حافة التدمير الذاتي .

ومن جهة ثانية ، دعونا نقرأ ونتذكر الكلمات الحماسية التي القيت في الدورة الاولى لجمعيتنا . لقد أسست الأمم المتحدة بعد أكثر الحروب ازهاقا للأرواح البشرية في التاريخ ، واعتبرت آنذاك رمزا وأداة لا يستغني عنهما على حد سواء . وتجسم الأمم المتحدة كرمز تطلع المجتمع الدولي الى عالم أكثر ديمقراطية وأكثر مساواة وأكثر عدلا واستقرارا تشعر فيه جميع الدول ، كبيرة وصغيرة ، بمسؤولية مشتركة ازاء رفاهية بني الانسان . وباعتبارها أداة ، توفر منظمتنا أفضل اطار لتعزيز التعاون الدولي لخدمة السلم والأمن ، والبناء والتنمية .

ان هذا هو الذي حدا بالمستعمرات في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تسارع ، بعد استقلالها ، الى الانضمام الى المنظمة بأعداد كبيرة مؤكدة على عالميتها وموفرة لها الديناميكية والتنوع الذي مكنها من أن تخط أنصع صفحات تاريخ التعاون المتعدد الاطراف .

وكما كانت الحاجة واضحة الى التعاون الدولي "الانقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب" في عام ١٩٤٥ ، عندما أنشئت الأمم المتحدة ، فانه من الضروري اليوم أن نؤكد من جديد ، ان نحترم بصرامة ، مبادئ ميشاقنا .

ان السنغال تعيد تأكيدها رسميا لتمسكها اشابت بمبادئ الميثاق وايمانها الذي لا يبتزعزع في التعاون الدولي كوسيلة لتعزيز السلم والعدالة والمساواة ، وكأداة للتفاهم بين الدول خدمة للأهداف المشتركة السامية لبني البشر في مطلع القرن الجديد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥